جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة الاعمال التجارة الدولية فرع: علوم التسيير

العنـــوان:

أثر تركز الصادرات على معدل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)

إعداد الطالب: جبار يعقوب

تاريخ المناقشة:

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

تمار توفيق	أستاذ مساعد	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–	رئيسا
نوي نبيلة	أستاذ مساعد	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–	مشرفا ومقررا
د.فراحتية العيد	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–	ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي
أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين﴾

النمل: ١٩

شكـــر وتقـــدير

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أحمد الله تعالى الذي بارك لي في إتمام بحثي هذا ، والذي أتقدم فيه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المحترمة: **نبيلة نوي**، لقبولها الإشراف على هذا العمل ، فلها أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجهات وإرشادات، وعلى كل ما خصتني به من جهد ووقت طوال إشرافها على هذه الدراسة.

دون أن أنسى من أمد لي يد المساعدة في انجاز هذا البحث

وخاصة طاقم مكتبة باب الجامعة وبالأخص سمير عابي، إلى كل من أمدني بيد العون.

كما أخص بالشكر قسم علوم التسيير من أساتذة وطاقمه الإداري.

إهـــداء

إلى من يصعب حصر جميلها ، والجنة تحت أقدامها

أمـي الحبيبة التي ليست كباقي الأمهات

نفيسة صيودة

إلى من أضاء دربي العلم شموعا، وعلمني أن الدنيا تؤخذ غلابا

أبي السعيدي

وإلى روح المجاهد ابراهيم صيودة، والجدة فطيمة بن دريميع أطال الله في عمرها

إلى روح الجد الحاج موسى والجدة الشامخة، والعمة فطيمة حفظها الله.

إلى أخي الغالي عبد الباسط، وأخواتي حياة وزوجها عبد الحليم، وليندة وزوجها حكيم،

وعائلة بوجمعة وأخص بالذكر أمين، عزيز، صباح، وريدة

ولكل العائلة كبيرا وصغيرا وأخص بالذكر .

إلى كل الأحباب والأقارب، وإلى الأصدقاء

عبد الحق حبوش ،احمد عزت،صدام، ديدين، صلاح، ابراهيم، أيمن، رؤوف، زكرياء، خالد، عصام،

نورالدين، أيوب

أسامة، عبدو، حسام، عادل، حمزة، محمد، الطيب، أمين ،اسحاق، حليم، حكيم، بلال، عبد الرحيم

وأخص بالذكر عبد النور نصري

إلى زملاء الدراسة إدارة الأعمال بجامعة المسيلة

إلى زملاء العمل في بلدية غيلاسة

إلى كل من قدم تضحيات وجهد في سبيل العلم والمعرفة.

مقدمـــــــــة

- تمهيد

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات، حيث ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي خلال فترة طويلة من الزمن. ولم تؤد إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرعت فيها بداية من 1996 إلى رفع الصادرات خارج المحروقات، إذ ظلت هذه الصادرات لا تتعدى خمسة بالمائة في أحسن الظروف، بل على العكس كانت الصادرات خارج المحروقات قبل تنفيذ برامج التنمية أي قبل سنة 2000 أحسن من فترة تنفيذ البرامج التنموية.

ومن جهة أخرى رغم أن الجزائر شهدت ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي خاصة في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذا النمو يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار. فالنمو الاقتصادي المستدام لا يمكن تحقيقه من خلال اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد ولا من خلال الاعتماد على تصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت هذه السلعة معرضة لتقلبات شديدة في أسعارها، أو معرضة للنضوب.

- الإشكالية

من خلال ماسبق يمكن أن نصيغ الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي

"**ما اثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 1997 - 2014؟**"

من خلال الإشكالية المطروحة يمكننا طرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ما مدى قدرة السلطات الجزائرية على تنويع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1997 - 2014؟

- هل تمكنت الجزائر من تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام؟

- فرضيات البحث

نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:

- لم تتمكن السلطات الجزائرية من تنويع صادراتها خارج المحروقات خلال الفترة 1997-2014 بل بقيت متركزة في قطاع المحروقات ؛

–لم تتمكن الجزائر من تحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال فترة الدراسة حيث تميز معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالتذبذب الكبير وعدم الاستقرار والاستدامة؛

– أدى تركز صادرات الجزائر في قطاع المحروقات إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

– منهج البحث

سنعتمد في دراستنا عل المنهج الوصفي التحليلي. أما البيانات فسيتم الحصول عليهما من المصادر التالية:

–بالنسبة للبيانات الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي سنحصل عليها من تقارير بنك الجزائر وكذا تقارير البنك الدولي؛

–بالنسبة للبيانات الخاصة بتركز الصادرات سوف نعتمد على مؤشر هيرفندال– هيرشمان لتركز الصادرات، ونحصل على البيانات الخاصة بالمؤشر من خلال موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وسنحاول إثبات العلاقة بين المتغيرين: معدل النمو الاقتصادي المستدام وتركز الصادرات بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط.

– أهداف الدراسة

تتلخص أهدف الدراسة التي نسعى إلى تحقيقها فيما يلي:

– إبرازا دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

– استعراض واقع تنويع أو تركز الصادرات الجزائرية؛

– معرفة مدى تحقيق نتائج ايجابية في إطار استراتيجية تنويع الصادرات،

– استعراض معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ومدى القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛

– تبيان أثر تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي المستدام خلال فترة الدراسة.

– أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خطورة الموقف الاقتصادي للجزائر باعتمادها الشبه الكلي على الصادرات النفطية، والمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار النفط، ولعل دراستنا هذه تزداد أهميتها في هذه الفترة التي تشهد انخفاضا كبيرا في أسعار النفط الذي انعكس مباشرة على معدل النمو الاقتصادي.

– حدود الدراسة

أ. الحدود المكانية: تناولت الدراسة الاقتصاد الجزائري.

ب. الحدود الزمنية: تناولت الدراسة الفترة الممتدة بين 1997 و2014 (حجم العينة 18 سنة)

– الدراسات السابقة

–عابد بن عابد العبدلي، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، عدد 24، بعنوان "**تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية**". هدفت الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية من بينها الجزائر، من خلال نموذج قياسي. وتوصلت الدراسة إلى أن الصادرات لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في بعض الدول مثل الجزائر.

–مصطفى بن ساحة، مذكرة ماجستير 2010–2011، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، بعنوان "**أثر تنمية الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**". تناولت الدراسة أهمية تنمية الصادرات والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وطردية بين تنمية الصادرات غير النفطية ومعدل النمو الاقتصادي. مما يعني سلامة المنهج المتبع – تشجيع الصادرات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– ولو بشكل جزئي.

– بن يوسف حسينة، مذكرة ماجستير 2011–2012، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، بعنوان " **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000 –2010).** توصلت الدراسة إلى أن المشاكل التي تتخبط فيها عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات عامة والصادرات الصناعية منها خاصة تستوجب على الدولة انتهاج سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى باعتبارها الأكثر تكيفا مع الظروف الراهنة المحلية منها والخارجية والأقل تطلبا للإمكانيات رغم أثارها الكبيرة والواضحة على تنويع وتطوير هيكل الصادرات.

–وصاف سعيدة، مجلة الباحث عدد 01–2002، **بعنوان "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)**". ركزت الدراسة حول الحوافز التي تم منحها لتجاوز الأحادية التصديرية والعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين تنمية الصادرات سواء النفطية أو غير النفطية والنمو الاقتصادي. إلا أنه رغم الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، فإن النتائج أقل بكثير من الأهداف المسطرة.

إن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة الذكر هو: من جهة تركيز هذه الدراسات على تنمية الصادرات في حين تركز دراستنا على مدة تركز الصادرات باستخدام معامل هيرفندال هيرشمان لتكز الصادرات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، الذي لم تعتمد علية أي من الدراسات السابقة. من جهة أخرى تركز دراستنا على النمو الاقتصادي المستدام، فإذا كان للصادرات علاقة موجبة وطردية مع معدل النمو الاقتصادي، فهل لتركز الصادرات نفس الأثر الايجابي على استدامة النمو الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن؟

- **هيكل الدراسة**

قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** تناولنا من خلاله أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي، من حيث المفهوم والنظريات ومؤشرات القياس، كما تطرقنا للنمو الاقتصادي المستدام، مفهومه ومؤشرات قياسه؛
- **الفصل الثاني:** تناولنا من خلاله التجارة الخارجية والصادرات في الفكر الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام؛

- **الفصل الثالث:** تضمن تقييم تنويع الصادرات في الجزائر وواقع النمو الاقتصادي المستدام فيها، كما تضمن دراسة قياسية لأثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 1997-2014.

لتختتم بأهم نتائج الدراسة

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي المستدام

- المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المستدام.

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الاقتصادية لكل الدول سوآءا المتقدمة أو النامية. والنمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. ويقاس النمو الاقتصادي بالنسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. ويعبر النمو الاقتصادي عن قوه الدولة اقتصاديا.

إن النمو الاقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة، حيث يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي في سنة معينة، وقد ينخفض انخفاضا كبيرا في السنة الموالية، ثم يرتفع ارتفاعا مفاجئا. في هذه الحالة لا يمكن أن يعبر النمو الاقتصادي عن قوة الدولة اقتصاديا، بل يعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي. ينتج عن عدم الاستقرار الاقتصادي العديد من التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي. وعليه فان قوة الدولة اقتصاديا تقاس بمدى قدرتها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي ايجابية مستقرة وعلى مدى فترات زمنية طويلة، وهو ما يعبر عن النمو الاقتصادي المستدام.

سنحاول أمن خلال هذا الفصل التطرق للعناصر التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المستدام.**

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي من خلال تعريفه، تحديد أنواعه وأهدافه ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، "[1] كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم النمو الاقتصادي، على أنه الزيادة في الإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إصلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي.[2]

وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:[3]

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.
- كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر وزيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية والمصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا

[1]- مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 201-2012، ص20.

[2]- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط الأوبيك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970-2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص46.

[3]- عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص20.

عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.[1]

النمو الاقتصادي أيضا على أنه أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للمجتمعات.

يعرف النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[2] وهوما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

يعرف النمو الاقتصادي أيضا أنه: " الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وبالتالي حتى يكون نمو يجب أن يكون:

الزيادة مضطردة: وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا.

الزيادة حقيقية وليست نقدية: تكون الزيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتبرة وعليه فإن:[3]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل النمو الاقتصادي الإسمي – معدل التضخم

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

ويعرف النمو الاقتصادي للدولة بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها."[4] ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغيرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

---

[1]– توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص28.

[2]– مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 45

[3]– محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، القاهرة، 2000، ص51.

[4]– ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 ، ص 175

– إن الاستمرار في الزيادة في الناتج الوطني هو تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

– التكنولوجيا المتطورة والمتقدمة هي الأساس أو الشرط المستبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كاف.

– لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان (Nicolas Kaldor) قد لخص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي في التالي:

– الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريبا عبر فترات طويلة من الزمن.

– مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل نمو العمل.

– يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرا معتبرا من بلد لآخر.

يعرف (Joseph Schumpeter) أن النمو ينصرف إلى التغيير البطيء على المدى الطويل، والذي يقول من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار".[1]

وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك . وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما :معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.[2]

ويعرف ميلتون فريدمان النمو بأنه توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي".[3]

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقا لآليات السوق العفوية، ويركز على التغير في الكم، ويرتبط أكثر بالدول المتقدمة،

[1]– عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004 ، ص 28.

[2]– ابراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص62.

[3]– عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص281.

ويقاس بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي. ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

-النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ زيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة؛ تكوين السوق الداخلية حيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

-النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجاراتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف)* والمعجل**، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

-النمو المخطط :وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ.

المطلب الثالث: أهداف النمو الاقتصادي

تتمثل أهداف النمو الاقتصادي في:[1]

أولا: زيادة حجم الإنتاج: ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقة في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

* المضاعف: هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة الحقيقية في الدخل.

** المعجل يشرح العلاقة العكسية للمضاعف.

[1]- ابراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص283.

ثانيا: حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعي المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل.

ثالثا: التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لنمو الاقتصادي وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي (طريقة الحساب)

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي تدعيم الأداء الاقتصادي لكل دولة.

أولا طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع في عملية الإنتاج أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:[1]

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك سواء من قبل العائلات أو من قبل المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي.

ثانيا: طريقة الدخل

[1] -Stanley Fischer et autres, Macroéconomie, 2ème édition, édition dunod, Paris, 2002, P68.

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث أن الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج

الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح+ مجموع...

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الإهلاك.

ثالثا: طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أن أي عملية إنفاق أي شراء السلع وخدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل وبالتالي:[1]

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y= C+I+G+(X-M).....(1)$$

حيث أن الإنفاق الكلي:

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل الإنفاق لدى قطاع العائلات (الاستهلاك)

I: إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G: إنفاق القطاع العمومي.

X-M: يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

[1]- Gregory Mankiw, Macroéconomie,3ème édi t ion de Boeck, Belgique 2003.p21

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكية المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهر فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على الاقتصاد الجزئي وتحليله، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:[1]

-الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أوكلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد التي تعتبر الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن حجم السكان يؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة ارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد كاف.

- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو وهو بخلاف النظريات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.

- الحاجة إلى العوامل الإنتاجية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة وضرورة توسع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاتها.

[1]- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص ص 57-56.

أولا: نظرية Adam Smith

حيث يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية وكل هذا يساهم في زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة

ثانيا: نظرية david Rikardo

اعتبر ريكاردو"rikardo" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور كبير في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس مال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد كاف، أما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة يتطلب مقابلتها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة إن نظرية التوزيع الوظيفي حسب دافيد ريكاردو توضح أن حصتي الأجور والربح ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهوما يعيق حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع والاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة ل: «Adam Smith» «david Rikardo» يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.[1]

ثالثا: نظرية " Malthus "

ركز Malthus على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وان ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلاف بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، أما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهميته ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي.

الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد كاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد مع زيادة في عدد السكان، ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي إن تحليلات مالتوس "Malthus" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.[2]

رابعا: نظرية " Karl Marx "

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد « smith » أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد « Ricardo » أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب " Marx " تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وينخفض معها معدل الربح بما وجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الاحتياطي من العمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى

[1]– محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص79–81.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 60–59.

الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات " Marx " بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها ب رفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله"Marx ".

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون " Say " لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال " Jevons " و " Menger "و " Walras "و Alfred " Marshall اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:[1]

-يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتجk/y، أو بالمعدل المنخفض(الأدنى)لإنتاجية رأس المالv/k، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

-معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

-هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين v/k و k/y بسبب تفضيلات الادخار(دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة. من ناحية ثانية تجمع النظرية

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 68.

النيوكلاسيكية,A.Marshall, J.Clarck) (K.Wicksell أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي.

– عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو(الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.[1]

– يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

– النمو الاقتصادي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

المطلب الثالث: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي " Joseph Schumpeter"

يعتبر " Schumpeter " من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.[2]

تتضمن نظرية النمو حسب " Schumpeter " ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح من الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج

[1]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص.68

[2]– صلاح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي "، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص 52.

والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

انتقدت نظرية النمو لـ "Schumpeter" لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي هي مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكف الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.[1]

المطلب الرابع: نظرية النمو الكينزية

أقر شومبيتر أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي، حيث أن كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى.[2]

جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفة للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الانتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات

[1]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 73-71.

[2]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص72.

الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذ كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع كينز التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة.[1]

يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية، حيث تبيع جميع المصانع كل ما أنتج ويجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك) ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أويتم إنفاق جزء منه عن السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق.

وأخيرا يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي، بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص، وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.[2]

المطلب الخامس: نظرية هارود –دومار

حيث صاغ كل من roy harrod و evesy domar نظرية والتي عرفت فيما بعد بنموذج هارود دومار تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو

[1]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص73.

1– المرجع نفسه، ص76.

المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g)عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (y)مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (v) فإذا كان (k) هو رأس المال، و(S)هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s)من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (i=s) فإنه يمكن كتابة ما يلي:[1]

$$g = \frac{\Delta y}{y} \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$y = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \ldots\ldots (2)$$

$$s = sy \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$I = \Delta k \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = SY = S \ldots\ldots\ldots (5)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة 1 نستنتج

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$g = \frac{s}{v}$$

تشير العلاقة الأخير أن معدل النمو الاقتصادي g يكون معدل الادخار الوطني Sومعامل رأس المال/الناتج (v)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة في الناتج الوطني الإجمالي (gnp)كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (gnp).[2]

ونظرا لأن النموذج كان موجه بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:[3]

[1]– ميشال توادارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص ص126–127.

[2]– المرجع نفسه، ص127.

[3]– مدحت قريشي، مرجع سابق، ص ص76–77.

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار....ومعدل رأس المال إلى الناتج...غير واقعية حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل.
- كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.
- ومن جهة ثابتة تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي جعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة في الادخار، وإنتاجية رأس المال وهو عكس ما يتطلبه النموذج الذي يهدف لمنع دخول الدولة المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازني، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي في حالة التوازن من الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استعادة أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمار وهو الانتقال الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

المطلب السادس: نموذج سولو سوان "Solow swan"

يعتبر نموذج "سولو" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج "هارود–دومار" عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث، هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

وتتمثل المتغيرات الداخلية في هذا النموذج في كل من الإنتاج (Y)ورأس المال (K) والعمل(L) ومردودية العمل(A) ، حيث الاقتصاد في كل لحظة يحوي حجم معين من العوامل الثلاثة المتكررة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج بالشكل التالي:[1]

$$Y(t) = F(k(t)),\ A(t),\ L(t),\ \ldots\ldots(10)$$

حيث (t) تمثل الزمن:

[1]– عز الدين مخلوفي، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006، ص 12.

ومن خصوصيات هذه الدالة أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد عبر الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي (AL) يسمى العمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني (A) الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[1]

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الإنتاج العمل ورأس المال لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني إذا ضاعفنا كميات عناصر الإنتاج، فإنه يفترض أن نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالإضافة إلى ذلك، فإنه يفرض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كالآتي:[2]

$$\left.\begin{array}{l} Lim\ (Fk)(K \to 0) = Lim(FL)Lim - (L \to 0) = \infty \\ Lim\ (Fk)(K \to \infty) = Lim(FL)Lim - (L \to \infty) = 0 \end{array}\right\} \dots (1)$$

ويفترض نموذج "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار بحيث إذا رمزنا بـ: (S) نسبة الادخار فإن الزيادة لرأس المال تكتب: $dK(t)/dt = Sy(k)$

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قسمته(n) بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة (L) تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كما يلي:

$$dL(t)/dt = nL(t)$$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في$A(t)$ بزيادة أسية (e^{nt}) فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي:

$$dK(t)/dt = SF[K(t)] - (n + \lambda)K(t) \dots (2)$$

[1]– كويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص46.

[2]– المرجع نفسه، ص47.

حيث أن النمو النظامي:

$$SF[K°] = (n + \lambda)K° \dots (3)$$

حيث تمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي:

$$^{1}dK(t)/dt = 0$$

المطلب السابع: نظرية النمو الاقتصادية الحديثة (النمو الداخلي)

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك الدراسات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي، فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة لتفسير النمو الاقتصادي والتي تسمى بنظريات النمو الداخلي وهذا يعني أنه يمكن تحديد مصادر هذا النمو طويل الأجل بدون الاعتماد على التغيرات الخارجية، ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة فهم وتحديد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي[2]، حيث ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي وأنها تتشابه مع تلك التي سبقتها لكن مع وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فنجد مثلا "بول رومر" الذي ركز في أبحاثه على البحث، أما " لوكاس" فقد ركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه في حين ركز "بارو" على البنى التحتية والنفقات العمومية، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطور.

تعد مراحل النمو كما تصورها روستو"WW Rostow" والتي استلهما من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لاسيما تجربة انجلترا منذ عام 1780، والذي عبر عنها في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" بالحتمية تتعرض لها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وبالتالي فهو قسم مراحل النمو الاقتصادي إلى (05) مراحل كما يلي:[3]

[1]– صامويل بدر الدين، نمو التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 40-45.

[2]– ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسراء، مصر، سنة 2003، ص 148.

[3]– عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012-2013، ص 26.

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- سيادة القطاع الزراعي ومحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل تقليدية.
- انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الذي يصرف في أمور غير إنتاجية.
- اعتبار الأسرة والعلاقات القبلية كمحور التنظيم الاجتماعي.

2. **مرحلة التمهيد للانطلاق:** وتتسم بالآتي:

- تعتبر مرحلة انتقالية للانطلاق، تحدث اثناءها تغيرات جوهرية في القطاعات غير الصناعية.
- العمل على تصدير المواد الأولية لتغطية فاتورة الاستيراد.
- تطور النقل بسبب التجارة الخارجية.
- استخدام وسائل حديثة في الإنتاج نتيجة إدخال التكنولوجيا وتطور المعرفة العلمية.[1]

3. **مرحلة الانطلاق:** ومن مظاهرها:

- ارتفاع الإنتاج الحقيق للفرد، وحدوث تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج والتوزيع.
- انتقال معدلات الاستثمار من (5% إلى 10%) من الدخل القومي.
- تنمية قطاع الصناعات الثقيلة، والتحويلية التي تتميز لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.[2]

4. مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال:

- تراوح حجم الاستثمارات خلالها ما بين (10% إلى 40%) من الدخل الوطني.
- ينمو الإنتاج بشكل أكبر من زيادة السكان.
- ظهور بعض الصناعات الدقيقة والصناعات الكيماوية والكهربائية ذات القيمة العالية.
- يبلغ الاقتصاد مستوى العالمية.

5. مرحلة الاستهلاك الوفير: وفيها يتم:

- التوجه إلى القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية.
- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد العادي ما يزيده متوسط استهلاكه.
- حدوث ما يعرف بالنزوح الريفي أو تمركز السكان في المدن ومغادرتهم للأرياف.[3]

---

[1]– زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال (1970–2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة أمحمد ببومرداس، سنة 14/13، ص 52.

[2]– عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990–2004) مذكرة كجزء من متطلبات النيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006، ص 47.

[3]– بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009/2001) غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، سنة 2010/2009، ص 118.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المستدام

إن النمو الاقتصادي المستدام جاء لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب وتحسين مستوياتهم المعيشية وقد تسارعت وتيرة النمو بطريقة مستمرة مما جعل الاقتصاديين يسمونه النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام

يعتبر النمو الاقتصادي المستدام، أحد المقاربات الجديدة للنمو الاقتصادي في العقد الأخير من القرن العشرين، وجاء هذا المفهوم الجديد لقصور المفهوم الأول للنمو الاقتصادي عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات.

عرفت الوكالة الكندية للتنمية الدولية النمو الاقتصادي المستدام "أنه الرفع المستمر لمخرجات أو نواتج الاقتصاد عبر الزمن والذي يراعي فيه دمج الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والاعتماد على الكفاءة العالية للمؤسسات وسلامة السياسات، ويجب أن يمكن هذا النمو الطبقة الفقيرة من المشاركة والاستفادة من الفرص الاقتصادية".[1]

أما قاموس المفردات الإحصائية للمنظمة الدولية للتعاون والتنمية، فيعرف النمو الاقتصادي المستدام "على أنه الاتجاه المتزايد للتعديل البيئي للناتج المحلي الصافي تحت شروط وتقديرات.[2]

كما عرفته اللجنة الدولية حول النمو والتنمية "على أنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر".[3]

على أساس هذا التعريف ومنذ عام 1950 وحتى عام 2005 تم تأهيل 13 دولة للانضمام لنادي النمو الاقتصادي المستدام، نذكر على سبيل المثال: الصين (1996-2005) البرازيل (1996-

[1]- Agence canadienne de développement international, favoriser une croissance économique durable.
[2]- Organization for economic co. operation and devolvement, glossary of statistical terms, 2007, p 767.
[3]- the growth report, strategies, for sustained growth and inclusive development commission on growth and development, the international bank for reconstruction and development, the world bank Washington de USA, 2008, p 1.

1980)، اليابان (1950-1983)، ماليزيا (1967-1997)، سلطنة عمان (1960-1999)، وسنغافورة (1967-2002).[1]

يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من المفاهيم المرافقة للتنمية المستدامة والنتيجة المنطقية الملموسة لنجاح مجهوداتها، مراعيا بذلك نفس اعتباراتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ولكنه يميل أكثر إلى نزعتها الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نمطا محددا من التمويل مجموعة أنماط، حيث أن النمو الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية والنمو الحاصل في الصين يعبران عن نمطين مختلفين تماما، فالأول نمو معتمد على الاستهلاك الداخلي القوي، والثاني مركز على الارتفاع والتطوير السريع في الإنتاج الصناعي، إذا هناك أنماط من النمو تعتبر مستدامة وأخرى لا، كما هناك أنماط ذات وفرة في التشغيل وأخرى لا، والنمو المستدام لا يعني فقد المزيد من السلع، لكن يعني أيضا المزيد من القيمة المضافة لكل سلعة منتجة، وبدل من أن نسعى للاستهلاك أكثر يجب أن نسعى للاستهلاك أحسن وبذلك تصبح حماية البيئة حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية.[2]

ويعرف النمو الاقتصادي المستدام أنه يتمثل في التركيز على النمو المستمر الطويل الأجل وليس العابر مع ضرورة وجود تكييف مؤسساتي، وأيديولوجي يظهر أهمية ذلك النظام المؤسساتي في عملية النمو، مما يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي والتنمية الاقتصادية المستمرة.

المطلب الثاني: تحديات النمو الاقتصادي المستدام

إن التحديات التي تواجه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام كثير ومتنوعة نذكر منها:

- **الانتقال من النمو الكمي إلى النمو النوعي:**

إن أحد المكونات الرئيسية للنظام الاقتصادي يكمن في إعادة النظر في طريقة قياسية وهو النمو الاقتصادي، فهذا الأخير قياسه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي أو قيمة السلع والخدمات المنتجة، فاستعمال هذا القياس نجد أن الاقتصاد العالمي بما بأكثر من 600% (من 5.7 ترليون دولار إلى 37.2

[1]- Ibid, p 20.
[2]- Julien Rebillard, la croissance verte Edition, paris, 2008, p 15.

تريليون دولار) بين عامي 1950 و2001 بينما ازداد عدد السكان بـ 144% (من 2.5 مليار إلى 6 مليار) خلال نفس الفترة، ورغم ذلك النمو المتسارع ليس نموا اقتصاديا مستداما.[1]

عادة ما كان اهتمام الاقتصاديين في هذا الإطار ينصب، بالإضافة إلى وصول معدلات البطالة والتضخم إلى أدنى مستويات ممكنة لها، على تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ويعتمد الخبراء الاقتصاديون في قياس مدى النجاح في تحقيق الأهداف على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي رغم أنه مؤشر مضلل لعدم ارتباطه بمستوى معيشة المكان أو بكيفية تحقيق هذا النمو، خاصة في ظل تركيز جل اهتماماته على التغير الذي يحدث في رأس المال المادي متجاهلا ما يحدث من الجوانب الاجتماعية البشرية والبيئية ومدى استمرارية النمو لفترات طويلة.[2]

- **الحد من استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على القدرة الاستيعابية للأرض:**

إن الحد من استخدام الموارد الطبيعية والبيئية يساعد على تحقيق استهلاك الموارد بمستويات مستدامة فمعظم نظمنا الاقتصادية والاجتماعية تنمو نموا متسارعا.

فقد خلق النمو الهائل للسكان، نموا متسارعا في استخدام كل الموارد اللازمة لإيجاد والحفاظ على أنماط الاستهلاك والإنتاج لحياتنا الحالية، فالمشكلة مع النمو الحالي هو أنه لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى في نظام محدود، ويمكن تلخيص أهم التأثيرات التي أحدثها نمط النمو الحالي في النقاط التالية:[3]

- استنفذت البشرية في 150 سنة الماضية حوالي 40% من احتياطات النفط والغاز المعروفة.
- إن النشاط البشري قام بتحويل 50 % مما يحتويه سطح الأرض، وهذا ما ترك آثار كبيرة على التنوع البيولوجي، وبنية التربة، المناخ، والسلاسل الغذائية.
- يتم استعمال نصف كمية المياه العذبة للأغراض المتعددة للإنسان ويجري الآن استنزاف المياه الجوفية بسرعة في كثير من المجالات.
- لقد ازداد انبعاث الغازات الدفيئة التي تركزت في الغلاف الجوي مثل CO_2، CH_4، N_2O.

[1]- Ron Hubert, the challenge of sustainable economic growth, SEDI northern Arizona, USA, 2011, p 46.
[2]- Timjakson, prosperity without growth : economics for a finite planet, earthscan, London, UK, 2009, p 39.
[3]- Stteffen Wil, and Others, global change and the earth system : a planet under pressure springer, VerLag, Berlin, Heidelberg, New York, USA, 2004, p 14.

- تتزايد معدلات الانقراض بشكل حاد في النظم الإيكولوجية البحرية والبرية وفي جميع أنحاء العالم.
- حوالي 22% من مصائد السمك البحرية المعترف بها قد نضبت و44 % تستغل بإفراط.

- **التخفيض من البطالة وتحسين ظروف العمل:**

يشكل توفير فرص عادلة للحصول على عمل لائق أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لغالبية الأفراد وأسرهم، كما تندرج القدرة الإنتاجية وجودة العمل ضمن العوامل الرئيسية المحددة لنوعية الحياة فهي تؤثر على التغذية، الصحة والتعليم وبالنسبة للمجتمع، فإن وجود فرص كافية للعمل المنتج اللائق والحماية الاجتماعية والإنصاف في المعاملة واحترام الحقوق في أماكن العمل، يؤدي إلى ضمان الاندماج والتلاحم.[1]

وتشير التقديرات أن أرقام البطالة العالمية قد ارتفعت من 170 مليون عاطل عام 2007 إلى مستوى غير مسبوق بلغ 197 مليون عاطل عام 2011.

ورغم البطالة هي المظهر الأكثر بروزا لكنها ليست المظهر الوحيد فنوعية العمل تشكل تحديا آخر أمام النمو الاقتصادي المستدام، ذلك أن العمال الناقصة وفرص العمل غير النظام والعمل المؤقت تزداد انتشارا، فقد زادت العمالة الهشة، حيث قدرتها منظمة العمل الدولية بحوالي 1.53 مليار عام من العدد الإجمالي للعاملين أي ما يعادل 50.1% من القوة العاملة العالمية وتشير التقديرات إلى أن عدد النساء والرجال العاملين في مجال العمالة الهشة قد زاد بمقدار بلغ 110 مليون في 2009، يرفع العمل غير المستقر عبء الأخطار الاجتماعية عن أرباب العمل والحكومات ليضعه على كاهل الأفراد العاملين وأسرهم، ولا يقتصر تأثير هذه الأخطار على العاملين في أعمال غير مستقرة، بل يمتد ليشمل أسرهم والمجتمع بكامله، ومجمل القول إن العمل غير المستقر يخلق قدرا أكبر من اللامساواة وانعدام الأمن والاستقرار على الصعيد الاقتصادي.[2]

[1]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2012، نيويورك، ص 6.

[2]– المرجع نفسه، ص ص3-4.

- **التخفيض من الجوع والفقر:**

لا يزال الفقر وسوء التغذية يمثلان أكبر التحديات التي يواجهها العالم تحاول الدول التخفيف منهما في مجتمعاتنا ولهذا يدخلان في صميم برامجها التنموية، فرغم انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 125 دولار في اليوم، من 43.1% عام 1990 إلى 22.2%عام 2008، إلا أنها تبقى مرتفعة وكذلك انخفض الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من 23.3% سنة 1990 إلى 14.9% في 2010، إلا أنهما يشكلان عبئين كبيرين خاصة في الدول النامية.[1]

وحسب إحصائيات البنك الدولي، 95% من فقراء العالم يتواجدون في الدول النامية، حيث لا يزال الفقر منشر على نطاق واسع في دول جنوب الصحراء الإفريقية، دول جنوب آسيا حيث يمثل ما نسبته 46.9%، 2% على التوالي من إجمالي سكان تلك الدول حسب تقديرات 2010.[2]

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي المستدام يعد أحد المفاتيح الأساسية للتقليص من الفقر والجوع وسوء التغذية فيجب أن تكون معدلات النمو مرتفعة وتستمر لمدة طويلة ويكون هذا النمو حيوي وكذلك يجب أن يكون غير مقصي أي أنه يشمل الفقراء والمهمشين والشباب ويأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين.[3]

- **تزايد التفاوت في توزيع الدخول:**

يعتبر التفاوت في الدخول سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية أوبين طبقات المجتمع الواحد معقدة لها أسباب عديدة منها التغير التكنولوجي، التغير في الأسعار، الانتقال من نشاط اقتصادي إلى نشاط آخر والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وازداد هذا التفاوت في العقود الأخيرة بسبب تزايد الانفتاح الاقتصادي وتزايد هذه المنافسة مما جعل بعض الاقتصاديات المتضررة تميل إلى النزعة الحمائية لاقتصادها بسبب عدم المساواة في توزيع منافع الانفتاح.

[1]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 3-4.

[2]- Laurence Chandy, Geoffery Gertz, poverty in numbers: the changing state of global poverty from 2005 to 2015 Brooking Institution, Washington, USA, 2011, p 4.

[3]- Agence canadienne de développement international, op.cit., consulter le 02/05/2013.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام

قياس النمو الاقتصادي المستدام

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **GNDP** هو أكثر القياسات استخداما لتحديد مستوى التنمية في بلد ما. وقد اتخذ الاقتصاديون منه مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس مستوى معيشة ورفاهية الشعوب، ومعيارا للتفرقة بين الدول الغنية والفقيرة.

وجهت العديد من الانتقادات لهذا المؤشر، أهما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة الاقتصادية. وهنا تطرح قضية الموارد الطبيعية الغير متجددة كالنفط الذي يمكن أن يحقق ناتج محلي إجمالي مرتفع، ولكن ماذا يحدث لو نضب النفط؟ لهذا السبب فان لا يقيس استدامة النمو ولا يعبر عن الرفاهية في المستقبل. والنمو الاقتصادي المستدام، تحقيق معدلات نمو إيجابية على فترات زمنية طويلة بدون فترات تراجع خطيرة نتيجة التعرض لأزمات اقتصادية أو تراجع وركود.[1]

لذا يعتمد في قياس النمو الاقتصادي المستدام على قياس التذبذب في معدل النمو الاقتصادي بمختلف مقاييس التشتت وأهمها الانحراف المعياري كمقياس لمعدل النمو الاقتصادي المستدام.[2]

وهو أكثر المقاييس استخداما لسهولة حسابه وتوفر الإحصائيات حوله لفترة طويلة من الزمن.

كما تم تطوير مؤشرات أخرى، مثل مؤشر الادخار الصافي المعدل الذي ي بطرح استنزاف الموارد الطبيعية من إجمالي الادخار.[3]

تجدر الإشارة هنا إلى أن البنك الدولي قاعدة بيانات حول المؤشرين في جميع الدول على موقعه.

[1]– منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، ص14.

[2]- joël cariolle , «measuring macroeconomic volatility», fondation pour les etudes et recherches sur le developpement international, 2012, p.9.

[3]– البنك الدولي: "أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي"، 2005، مرجع سابق، ص ص. 67-71.

خلاصة الفصل الأول

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه التحول الأدبي في دراسة النمو الاقتصادي، بمدلوله التوازن الاقتصادي قصير الأجل.
- إن النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .
- يعتبر النمو الاقتصادي بالمفهوم السائد انه التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد.
- هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي ومن بينها النمو الطبيعي والنمو العابر والنمو المخطط.
- يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم الإنتاج وإحداث تغيرات على مستوى طرف النظام كما يهدف إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- ودراسة التنمية الاقتصادية باعتبارها التوازن الاقتصادي طويل الأجل قفزة نوعية لعلم الاقتصاد في دراساته لإخفاقات الأول في علاجه لعديد من القضايا والمواضيع المتعددة الجوانب مثل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل والثروة...الخ، التي ألحت على الثاني حلما، وبهذا فإن فترات ظهور النظريات المفسرة لكلا التوازنين اختلفت باختلاف نوعية المسائل التي يدرسها كل منهما.
- هناك عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي من بينها طريقة القيمة المضافة وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق.
- هناك نظريات عديدة للنمو الاقتصادي، من أهمها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنظرية الكينزية ونظرية سولو وشومبيتر وغيرها من النظريات.
- يعتبر النمو الاقتصادي المستدام احد المقاربات الجديدة للنمو الاقتصادي في العقد الأخير من القرن العشرين، وهو الرفع المستمر لمخرجات ونواتج الاقتصاد عبر الزمن.
- تعتبر التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي المستدام كثيرة ومتنوعة، نذكر منها الانتقال من النمو الكمي إلى النمو النوعي، الحد من استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على القدرة الاستيعابية للأرض والتخفيض من البطالة وتحسين ظروف العمل، والتخفيض من الجوع والفقر.

الفصل الثانـي

تنويـع الصادرات وعلاقتـها بالنمو الاقتصادي المستدام

المبحث الأول: التجارة الخارجية

المبحث الثاني: التصدير ومفاهيمه

المبحث الثالث: علاقة تنويع الصادرات بالنمو الاقتصادي المستدام

تقوم التجارة الخارجية بين الدول عند توفر فائض في الإنتاج لدى دولة ونقصه في دولة أخرى، فيتم مبادلة هذا الفائض بالحاجيات المطلوبة داخل كل دولة.

إن أهمية التجارة الخارجية لا تكمن فقط في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ولكن أيضا في إمكانية الوصول إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بتوسيع قائمة الخيارات في مجالات الاستثمار والاستهلاك.

أدى ازدهار ونمو المبادلات التجارية إلى ضرورة إدخال مجموعة من التقنيات والوسائل التي من شأنها تسهيل المعاملات التجارية بين مختلف المتعاملين عبر دول العالم، من خلال وضع قواعد وقوانين تحفظ حقوق كل الأطراف.

ونتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: التجارة الخارجية

المبحث الثاني: التصدير ومفاهيمه

المبحث الثالث: علاقة تنويع الصادرات بالنمو الاقتصادي المستدام

المبحث الأول: التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها ومجموعة النظريات المفسرة لها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

مفهوم التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد من البلدان، وبحكم أهميتها في اقتصاديات الدول وكذا في المبادلات التجارية تعرضت لعدة تطورات بدءا من الأفكار البدائية للتجاريين مرورا بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة.

تعرف التجارة الخارجية على أنها:

- تمثل التجارة الخارجية في المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أوبين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.[1]
- تتمثل في تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها أي أنه هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة والحكمة من التجارة الخارجية أنها استغلال أمثل لموارد العالم.[2]
- هي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول.[3]
- تتمثل العلاقات الخارجية في مختلف المبادلات فيما بين البلدان للحصول على السلع والخدمات أو لتسوية الديون وذلك بقصد السعي وراء الكسب لتحقيق التوازن بين جانبي الخصوم والأصول كهدف من أهداف التجارة.[4]

---

[1]– رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 13-14.

[2]– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2001، ص 123.

[3]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص 93.

[4]– محمد علي جاسم، القواعد الأساسية (الاقتصاد الدولي)، الطبعة الأولى، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1976، ص 226.

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيراد".[1]

أن التجارة الخارجية هي فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:[2]

- تبادل السلع المادية.
- تبادل الخدمات.
- تبادل النقود ورؤوس الأموال.
- تبادل عنصر العمل.

عمليات التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[3]

هي وسيلة تسمح لدولة ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها.

هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقال رؤوس أموال دول العالم المختلفة. أن التجارة الخارجية عبارة عن النشاط البشري القائم على أساس التبادل السلعي والخدمي وأيضا هناك من يرى أن لها علاقة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة، أي تدرس انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وفق مبادئ وأصول اقتصادية.[4]

---

[1]– حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 13.

[2]– موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

[3]– حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، دمشق، سوريا، 1996، ص 18.

[4]– عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (فرع التحليل الاقتصادي) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 8،9.

المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أوبين التجارة أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، وقد تتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثل ما حدث مع تكتل الاتحاد الأوروبي.[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع وخدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الواردات والصادرات.

2-1 أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل في:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية. [2]
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.[3]
- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طرق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[4]
- بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة

---

[1]- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

[2]- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 20.

[3]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

[4]- شاعة عبد القادر، مرجع سابق، ص 11.

الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.[1]

- كما أن تلك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي ، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.[2]
- أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية و الاستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية.[3]
- ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.[4]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

أولا: النظريات الكلاسيكية

1. 1 نظرية الميزة المطلقة:

بدأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وهي النظرية التي تعتمد على وجود فروق واضحة بين دولة وأخرى في إنتاج السلع والخدمات لذلك فإن التجارة الخارجية

[1]- شاعة عبد القادر، مرجع سابق، ص12.
[2]-مرجع نفسه، ص12.
[3]- رشاد العصار واخرون، مرجع سابق، ص13.
[4]- مرجع نفسه، ص ص 13-14.

بين الدول ستكون مفيدة لجميع الأطراف لأنها ستعمل على نقل الفائض من إنتاج الأرض والعمل في الدولة الأولى ذات الفائض إلى الدولة الثانية ذات العجز وتأتي بدلا منه سلعا ومنتجات أخرى تنتج في الدولة الثانية ولا تنتج في الدولة الأولى.[1]

فوظيفة التجارة الدولية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي.

إن التجارة في رأي المدرسة الكلاسيكية يجب أن تكون مقيدة حتى تتخصص كل دولة فيما وهبته لها الطبيعة من مزايا ومن ثم تستفيد كل دولة من التجارة الخارجية، إن تقسيم العالم عند آدم سميث هو البؤرة التي ترتكز عندها نظريته في التجارة الخارجية والداخلية معا وهو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ويوجهها الوجهة الاقتصادية الصحية.

- **تقسيم العمل مفيد بين الأفراد وكذلك بين الدول:** لقد انتقد آدام سميث كل ما من شانه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة وما بين مختلف الدول، وذهب إلى أنه مثلما أن محاولة الأفراد والعائلات اتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء يحتاجونه من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة غاية في الانخفاض بسبب عدم الاستفادة من فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وكذلك الحال إذا ما حاولت مختلف الدول إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وعدم اتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج ويقول آدم سميث "من القواعد الأساسية التي يسير عليها رب كل أسرة ألا يحاول أبدا أن يصنع حذاءه ولكنه يشتري من صانع الأحذية، فالخياط لا يحاول أن يصنع حذاءه ولكنه يشتري من صانع الأحذية، وصانع الأحذية لا يحاول أن يفصل ملابسه ولكنه يستخدم في ذلك الخياط، والمزارع أيضا لا يحاول ان يصنع حذاءه ولكنه يشتري من صانع الأحذية، والمزارع أيضا لا يحاول أبدا أن يفعل هذا الشيء أو ذلك ولكنه يلجأ في ذلك المجال الذي يتمتع فيه بقدر من المزايا أكبر مما يتمتع جيرانه وأن يشتري بجزء من منتجاته كل ما يحتاج إليه من منتجات الآخرين.

وما دام هذا الصواب في سلوك الأسرة فهو أيضا صوابا لسلوك الدولة، فإذا كان في إمكان دولة أخرى أن تمدنا بسلعة أرخص مما لوكنا قد تولينا صناعتها بأنفسنا فسيكون من الأفضل شراؤها منها وذلك في بيعها جزءا من منتجاتنا التي نتمتع فيها ببعض المزايا.

[1]– موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود، توفيق عبد الرحيم يوسف، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 29.

وهكذا أكد آدم سميث على أنه يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة أكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة في الأرض وتوافر المواد الأولية أو كانت راجعة إلى عوامل مكتسبة من مهارات وإتقان للعمل.

وأكد آدم سميث أن المبرر للتخصص في العمل (تقسيم العمل) هو سعة السوق فإذا كان السوق ضيقا لم يكن هناك حاجة للتخصص وتقسم العمل بينما إذا اتسع السوق زاد الطلب على خدمات الأفراد وزاد مجال التخصص وتقسيم العمل.[1]

وخلاصة القول عند آدم سميث أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع لما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.

2. نظرية الميزة النسبية:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي ديفيد ريكاردو والذي أوردها في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لقد بين آدم سميث أنه ستكون للتجارة الخارجية ما بين دولتين فائدة لكل منهما .

اوضح ديفيد ريكاردو بنظريته الجديدة ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن يتمتع إحدى هاتين الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ولكن قد تقوم تجارة بين دولتين بالرغم من أن إحداها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منهما في السلعة الأخرى، وبعبارة أخرى فقد حاول ريكاردو أن يثبت أن كل دولة ستتجه إلى التخصص في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى وليس في السلعة التي تمتع بإنتاجها بميزة مطلقة.

لقد بين ريكاردو أن استخدام الطرق البدائية في الإنتاج في الدول النامية بالإضافة إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير في تخصيص تكاليف إنتاجها ستقف حائلا دون قيام التجارة الخارجية بسبب الكفاءة الإنتاجية التي تتمتع بها الدول المتقدمة وبالتالي ستعمل الدول النامية على تقييد دخول السلع الأجنبية إليها.

[1]– موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

لقد أوضح ريكاردو أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير التجارة الخارجية في هذه الحالة وقد بين ريكاردو أنه يمكن أن تحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر من جميع السلع التي تنتجها ولكن هناك اختلاف في التكاليف النسبية.[1]

ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية المقارنة نورد المثال الحسابي التالي وعلى فرض وجود دولتين هما الأردن ولبنان كما نفترض سلعتين هما الأقمشة والأغذية.

جدول رقم 01: مقارنة بين الأردن ولبنان في إنتاج سلعتين

الدول	وحدة الأقمشة	وحدة الأغذية
الأردن	**100**	**120**
لبنان	**90**	**80**

المصدر: موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود، توفيق عبد الرحيم يوسف، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 34.

من الواضح أن لبنان تتمتع بميزة مطلقة على الأردن في إنتاج كلا السلعتين ولكن بنسب مختلفة لذلك، ومع هذا فإن من مصلحة لبنان أن يتخصص في إنتاج إحدى هاتين السلعتين تاركا للأردن التخصص في إنتاج السلعة الثانية، وهذا الاختلاف في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين هو الشرط الكافي لقيام تبادل تجاري بين الدولتين وإمكانية استفادة كلا منهما من هذا التبادل.

لحساب النفقة النسبية نستخرج نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في كل بلد على حدى ثم نقارن هذه النفقة النسبية بين الدولتين، وستخصص لبنان في إنتاج تلك السلعة التي تكون تكاليفها أقل بالمقارنة مع تكاليف السلعة الأخرى.

1-3. نظرية النسبية في عوامل الإنتاج "نظرية هكشر-أولين Hicher – Olhine"

تستند النظرية النسبية السابقة في التجارة الدولية أي نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية على عدة أفكار وهي:[2]

[1]- موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

[2]- مرجع نفسه، ص 39.

- التخصص الدولي: فالأفراد في سعيهم نحو تحقيق أكبر منفعة شخصية يميلون إلى التخصص في فروع الإنتاج التي يتمتعون فيها بأعلى كفاية نسبية أو مطلقة فينتجون أكثر مما يحتاجون ثم يستبدلون بفائض إنتاجهم بعض السلع التي تتخصص في إنتاجها الدولة الأخرى.
- تعتمد على عنصر العمل في تحديد قيمة أو تكلفة السلعة: فالدولة التي تنتج سلعة بتكاليف عمل أقل تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتترك للدولة الثانية التخصص في السلعة الأخرى.

ولم تحاول النظرية السابقة أن تتعمق في تفسير الأسباب التي من أجلها تختلف هذه التكاليف من دولة إلى أخرى.

- ليس هناك فروق واضحة بين طبيعة التجارة الداخلية وطبيعة التجارة الخارجية الدولية، وقد بدأ أولين من هذه النقطة التي مؤداها أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وأن الأسعار في المجال الدولي إنما تتحدد بنفس المبادئ والقوى التي تتحدد على أساسها الأسعار في المجال الدولي.

لقد أرجع أولين أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عاملين أساسين:[1]

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.
- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع والمختلفة.

فمن الملاحظ أن عوامل الإنتاج تظهر اختلافات كبيرة فبعض الدول مثلا أستراليا والأرجنتين تمتلك أراضي وفيرة نسبيا وبعض الدول الأخرى مثل أمريكا وانجلترا تمتلك كميات كبيرة من رأس المال وفي دولة ثالثة مثل الهند ومصر نجد أن العمل هو العنصر المتوفر بكثرة، وعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فإن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافات مماثلة، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات نسبيا، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور نسبيا وهكذا[2].

لكن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما يتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأثمان النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية فبالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تختلف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج

[1]– موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص40.

[2]–رشاد العصار واخرون ، مرجع سابق، ص30.

السلع المختلفة، فعلى سبيل المثال تستلزم إحدى السلع س1 في إنتاجها كمية كبيرة من العمل بالنسبة لرأس المال بينما قد تستلزم سلعة أخرى س2 كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة إلى العمل.

وهكذا يكون لدينا سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال، وهكذا فالصلب والنايلون هي منتجات يمكن إنتاجها فقط بكميات كثيفة من رأس المال وبكميات قليلة نسبيا من العمل إذن فالصلب والنايلون هي سلع كثيفة رأس المال وسلع أخرى مثل القطنية والسجاد اليدوي هي سلع كثيفة العمل.

إن هذا الاختلاف في نسب مزج عناصر الإنتاج إلى جانب الاختلافات الفعلية في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة هو الذي يؤدي وجود اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول بحيث يمكن إنتاج إحدى السلع في البلاد بتكلفة نسبية أقل من بلد آخر وبالتالي كون ثمنها منخفضا نسبيا عن الائتمان السائدة في أماكن اخرى من العالم.[1]

ومن الجدير بالذكر أن الدولة لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين تقوم بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على هذا العنصر الإنتاجي الوفير وبالتالي سوف تقوم بتصدير هذه السلع للدول الأخرى التي لديها ندرة في هذا العنصر الإنتاجي.

وفي نفس الوقت سوف تقوم هذه الدولة باستيراد السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي وبالتالي هذا يؤدي إلى أن تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي الوفير، وتمكن الجميع من قيام التجارة الدولية لأن الرفاه الاقتصادي سيزداد في هذه الدول نظرا لقدرتم على شراء هذه السلع بأسعار رخيصة نسبيا، كما ستزداد الكفاءة الإنتاجية لدى هذه الدول بسبب قيامها بالإنتاج بأحجام اقتصادية كبيرة (اقتصاديات الحجم الكبير).

2: النظريات النيوكلاسيكية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو إلى القيام بالتبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف ما بين الدول، إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن؟[2]

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص94.

[2]- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 45.

2-1. لغز ليونتيف:

لقد استهل ليونتيف (اقتصادي أمريكي من أصل روسي حاز على جائزة نوبل سنة 1973) دراسته التطبيقية مؤكدا على الإقناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هيكشر وأولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبيا، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدول أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر وأولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل.[1]

فلذلك قام ليونتيف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية[2].حيث لم تكن نظرية ليونتيف صحيحة حيث راحت كل الدول تصنع منتجاتها دون مراعات لعناصر الانتاج المتوفرة ليها مما افند نظريته.

3: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية، واستعرضنا بعد ذلك نظرية نسب عوامل الإنتاج، يمكن القول بوجود اجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية.[3]

ومع إجراء العديد من الدراسات التطبيقية لإثبات صحة النظريات السابقة، ظلت هناك مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تفسيرها في إطار نظرية نسب عناصر الإنتاج مثل التجارة الدولية بين دول تتشابه في نسب عناصر الإنتاج المتوافرة، والاتجاه نحو تدويل الأنشطة الإنتاجية عن طريق الشركات عابرة القوميات، وغير ذلك من الظواهر.

وقد ترتب على وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية، تحتاج إلى نظريات جديدة ، وقد أفسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من المناهج الجديدة، أو النماذج غير الشاملة لتفسير ما عجزت نظرية هكشر – أولين عن تفسيره، ولكن من الملاحظ اختلاف النظرة إلى هذه المحاولات الجديدة، فهناك

---

[1]– يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص45.

[2]– المرجع نفسه، ص46.

[3]– المرجع نفسه، ص 55.

من يرى أنها بديل لنظرية نسب عوامل الإنتاج، بينما يرى فريق آخر أنها مناهج مكملة لنموذج هكشر – أولين.

3-1. نظرية تشابه الطلب:

يعتبر الاقتصادي السويدي استيفان لينذر Stafian Linder من أوائل الاقتصاديين بين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير لندر التجارة هو نفس تفسير هكشر –أولين، أي على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية، فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا لليندر، لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية.

وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضيل أو تشابه الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي:[1]

يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب.

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها، وحيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة لها سوق محلي، فإن هذا الفرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها.

ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أولا، إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي وخاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين وإذا كانت في حاجة تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

3-2. نموذج المنافسة غير الكاملة Imperfect competition model:

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلعة متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل كل سوق غير تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية

[1]– يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص55.

هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار، واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل.

ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصبغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الدولية، مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجال التجارة الدولية، مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة في دول صناعية مختلفة أن تنتج نوعا واحدا أو على الأكثر عددا محدودا من نفس المنتوج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، وهذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيض في تكلفة إنتاج الوحدة[1].

3-3. نموذج اقتصاديات الحجم Economies of scale model:

نعني باقتصاديات الحجم وفرات الإنتاج الكبيرة، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير، وعن أحد فروض نموذج هكشر وأولين هو أن كلا السلعتين إنما تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، فمع زيادة عائد الحجم فإن التجارة الدولية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى ولو كانت كل من الدولتين متطابقتين في كل النواحي، هذا النوع من التجارة لم يشرحه هكشر وأولين.

زيادة عائد الحجم تشير إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد فيها استخدام الموارد أو عوامل الإنتاج، ومعنى ذلك أنه لو ضاعفنا جميع المدخلات فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكبر من الضعف، وذلك لأن زيادة عائد الحجم تحدث لأنه عند العمليات ذات الحجم الكبير فإن تقييما للعمل وتخصص أكبر يصبح ممكنا، بمعنى أن كل عامل يستطيع أن يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.[2]

هذا بالإضافة إلى أن العمليات ذات الحجم الكبير عادة ما تسمح بالإقدام على استخدام آلات أكير تخصصا وأكثر إنتاجية، الأمر الذي لا يكون ممكنا عند العمليات ذات الحجم الصغير.[3]

---

[1]- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص56.

[2]- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة الجزائر"، "مصر السعودية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013، ص48.

[3]- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 58.

3-4. نموذج الفجوة التكنولوجية Technology gap model:

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، الذي وضعه بوشر Posher، في سنة 1961، فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم لسلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة.

وقد لاحظ "بوشر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هكشر وأولين"، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة احتكارية مؤقتة على السوق العالمي وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

ويشير "بوشر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:[1]

- فترة إبطاء رد الفعل ويطلق عليها أيضا فجوة تأثر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، والفترة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة ويعترفون بحاجاتهم، إلى رد فعل ملائم، وبتعبير آخر تتمثل في هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدول موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.
- فترة إبطاء التقليد، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى ويختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

المطلب الثالث: أهداف التجارة الخارجية

تهدف التجارة الخارجية إلى مجموعة من العناصر من بينها:

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

[1]- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 61.

- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول ان تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[1]
- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لوتم إنتاجها محليا.
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[2]

كما تهدف التجارة الخارجية إلي: [3]

- خفض تكاليف وأسعار.
- توفير فرص العمل.
- منع الاحتكار.
- انتعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات.
- الاستغلال الأمثل للموارد.

---

[1]– رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر، عمان، الأردن، 2000، ص 57-58.

[2]– عبد الحق أبوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 15.

[3]– السيد محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص17.

- التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.[1]

وهناك بعض الاهداف وهي كالتالي:[2]

- **الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية وهي:**

- تجاوز السوق الوطنية المسبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكييف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

- **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:**

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

- **الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:**

تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.

استغلال الامتيازات المتوفرة.

خفض الكلفة الإنتاجية.

- رفع من جهود البحث والتطوير.

المبحث الثاني: التصدير

يعتبر التصدير من أهم الوسائل التي تتعامل بها الدول فيما بينها من أجل المبادلات التجارية ومن أجل تصريف منتجاتها من الدول صاحبة الاكتفاء إلى الدول صاحبة العجز ولشرح هذه العملية يجب أن نتطرق إلى مفاهيم حول الصادرات و الصادرات في الفكر الاقتصادي و علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي ومبررات اللجوء إليها.

[1]– يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 12.

[2]– محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996، ص 98.

المطلب الأول: مفاهيم حول الصادرات

1-1. مفهوم التصدير:

يعتبر التصدير أبسط طريقة تستطيع بها المؤسسة الدخول إلى السوق الأجنبية، ويقصد به: قدرة الدول وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، وخدمية ومعلوماتية، ومالية وثقافية، وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسيع ونمو وانتشار، وتوفير فرص العمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى، والحصول على تكنولوجيا جديدة وغيرها...الخ.[1]

ويحتاج التصدير إلى الحد الأدنى من رأس المال مقارنة بالبدائل الأخرى، ولا يتطلب تغيير جذري في خط منتجات المؤسسة (وإنما بعض التغيرات البسيطة التي تتماشى مع احتياجات السوق الأجنبي)، أو تغيير في هيكلها التنظيمي، أو الاستراتيجية المسطرة، ويمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

1-2. التصدير المباشر:

بموجب هذه الطريقة، تفضل المؤسسات القيام بعملية التصدير بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة، أو استثمار مالي عال، وفي المقابل ترتبط بعائد محتمل أكبر، وسيطرة تامة على جهودها في البيع، وتعامل مباشر مع المستهلكين، ويمكن أن يتم ذلك في عدة قنوات تتمثل في:[3]

- **قسم تصدير محلي:** حيث تخصص المنشأة في بلدها الأصلي قسما خاصا لعمليات التصدير وبإشراف مدير يرأس مجموعة من مستخدمين وتنحصر مهام القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير، والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات، وتقديم المساعدة التسويقية للمنشأة في مجال الأسواق الخارجية.
- **فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية:** أو ما يسمى بمفهوم الشركة التابعة، وتسمح هذه الأخيرة من تحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية، ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات (بيع، تخزين، توزيع، ترويج).

---

[1]- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 15.

[2]- المرجع نفسه، ص15.

[3]- وصاف سعيدي، مجلة الباحث ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ،العدد 01، جامعة ورقلة ،ص47.

- **ممثلي المبيعات التصدير المتجولين:** هنا ترسل المؤسسة ممثلين عنها إلى الدول الأخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض، أو عقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.
- **الوكلاء أو الموزعين الأجانب:** يمكن أن تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها نيابة على المؤسسة، وفي هذا الإطار يمنح الوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم إمكانية تمثل المؤسسة في بلادهم.

وضمن التصدير المباشر، تستجيب المؤسسة لطلبات الزبائن في الأسواق الأجنبية من خلال:

- الاشتراك في المعارض المحلية أو الدولية.
- الإعلانات التجارية في الصحف المتخصصة.
- البيع عن بعد، وفي هذه الحالة تستعين بأخصائيين البيع بالمراسلة، وتعرض منتوجاتها في السوق الخارجي من خلال إرسال كاتالوج، أو اقتراحات العمل عبر الفاكس...الخ.[1]

2-2.التصدير غير المباشر:

يعد التصدير غير المباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية ويقصد به "النشاط الذي يترتب عن قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي، يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج، سواء كان المنتج بشكله الأصلي، أو بشكله المعدل".[2]

وفي سياق هذا النوع، تلجأ المؤسسة لإنتاج المنتجات التي تتلاءم مع احتياجات السوق الأجنبية، عادة ما يتطلب ذلك تغيير في خطوط إنتاجها أو استراتيجيتها التسويقية وطرق تنظيمها أو فلسفتها، ويعتمد التصدير غير المباشر على الوسطاء المستقلين المتمثلين في:[3]

- **المصدر:** حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة، ومن ثم بيعها للخارج لحسابه الخاص.
- **وكالة التصدير المحلية:** تعمل على البحث عن الأسواق الخارجية للسلع المحلية، والتفاوض مع المستوردين الأجانب، مقابل عمولة معينة.

---

[1] Corinne Pasco, Behro, Marketing international, 2eme éd, édition Dalloz, Paris,2004; p154.

[2]- علي حسين علي، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال: البيئة والوظائف والاستراتيجيات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 493.

[3]- محمود جاسم الصميدعي، استراتيجيات التسويق، مدخل كمي تحليلي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 286.

- **المنظمة التعاونية:** تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين، وتكون هذه الأنشطة تحت سيطرتها الإدارية، وغالبا ما يتعين بهذه المنظمة منتجي السلع الأساسيين أو الأولوية كالمنتجات الزراعية أو الحيوانية.

المطلب الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي

1. الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر من الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي: [1]

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم والمعرفة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عن استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

2-2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأ تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وأبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة

[1]- سامية سرحان، رسالة ماجستير بعنوان، أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية، دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، جامعة فرحات عباس، 2011/2010، ص 44.

وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حواجز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:[1]

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "**Myrdal**" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بمنتجات قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة، وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية تتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها، أما "**Nurkes**" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية ، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر ضرورة.[2]

[1]- مرجع نفسه ، ص ص 45-46.

[2]- المرجع نفسه، ص47.

المبحث الثالث: علاقة تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

نحاول من خلال هذا المبحث توضيح العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي المستدام نظريا وقياسيا .

المطلب الاول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

نتناول في هذا العنصر في البداية الدراسات التطبيقية السابقة للعلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية السريع للصادرات يرفع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

إن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي تتمثل في حركات النمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوان **(Danis Robert Soine)** في مقال نشرها عام 1940، وبعدها حاول نوركيس **(Nourqosie)** أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد.[2]

إن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي.[3]

1. دراسة إمري R-Emery: حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دورا إيجابيا في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية كما أن إحداث التنمية الاقتصادية ينعكس إيجابيا على زيادة الصادرات أي أن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير متبادل[4] وتقوم دراسة Emery ببحث العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي بالاعتماد

---

[1]– وصاف سعيدي، مجلة الباحث، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، العدد 01، جامعة ورقلة، ص 09.

[2]– المرجع نفسه، ص 11.

[3]– بن جلول خالد، رسالة ماجستير بعنوان، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970–2006)ت ص ص 100–101.

[4]– محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 36.

على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي والصادرات لخمسين دولة عن الفترة (1953-1963) وقد اعتمدت الدراسة على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للتنمية كما تم التعبير عن كافة المتغيرات باستخدام الأسعار الثابتة، وجاءت الدراسة لتؤكد على وجود علاقة قوية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الذي يرتفع بنسبة 1% مقابل كل زيادة في الصادرات بنسبة (2.5%)، كما أوضحت الدراسة أن علاقة الارتباط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية تقوم على التأثير المتبادل بينهما أكثر من قيامهما على التأثير من جانب واحد، إلا أن الصادرات تبقى هي العامل الأساسية في تشجيع وحث النمو بسبب العديد من المنافع والآثار المترتبة على الصادرات.

2. دراسة مشلي Michaely: حيث قام ببحث العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة، وشملت عينة الدراسة 41 دولة بغرض بحث صحة الفرض القائل بأن النمو السريع في الصادرات يؤدي إلى نمو سريع في الناتج القومي خلال الفترة (1955-1973) وكانت نتيجة هذه الدراسة أن هناك ارتباط قوي بين زيادة الصادرات وزيادة الناتج القومي.[1]

إن الدراسات السابقة ركزت على علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي ثم ظهرت دراسات حاولت تبيان اثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي منها دراسة **Romer** التي بينت ان تنويع السلع عامل اساسي في تحقيق النمو الاقتصادي ، وان الاقتصاد الذي يستطيع ان يصدر سلع كثيرة ومتنوعة تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.[2]

ركزت دراسات اخرى على علاقة تنويع الصادرات بالنمو الاقتصادي المستدام مثل دراسة **Thad Duning** التي بينت ان هناك علاقة سلبية بين تركز الصادرات في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي المستدام، حيث ان الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية يجعل اقتصادها عرضتا لتقلبات اسعار هذه الموارد، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق استقرار واستدامة في النمو.[3]

---

[1]- أحمد ولد المحجوب، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية مع التطبيق على موريتانيا، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد، جامعة مصر،2002، ص ص18، 19.

[2] -brainard, william and Richard cooper (1968): «uncertainty and Diversification of Interational Tread», food Research institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257-285.

[3] -thad dunning (2005): resourse dependense economic performance,and politicel stability,journal of conflct resolution , pp.482-451.

المطلب الثاني: اهداف تنويع الصادرات

بدأ الاهتمام بقضية تنويع الصادرات من قبل الاقتصادي **Simon Kuznats** وركز دراسته حول تنويع الصادرات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وتحديدا النفط وذلك للأسباب التالية [1]:

-النفط مورد ناضب اي غير متجدد و نفاده يطرح العديد من التحديات بالنسبة لهذه الدول، في ما يخص تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي.

- اسعار النفط الشديدة التقلب نظرا لتأثرها الكبير بعوامل خارجية على مستوى الاسواق الدولية.

- إن هاتين الميزتين تطرح العديد من المشاكل بالنسبة للدول التي تعتمد عليها كسلعة وحيدة للتصدير، نذكر من بين المشاكل:[2]

- عدم القدرة على تحقيق العدالة بين الاجيال في حالة نفاد البترول.

- عدم استقرار الاسعار يؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار المالية العامة.

- الاعتماد الكبير على النفط يؤدي الى انتشار الفساد بشكل واسع نتيجة الايرادات الضخمة المتولدة عن تصدير النفط.

نستنتج من خلال ما سبق ان تنويع الصادرات يعتبر الحل الامثل لتخفيض هذه المخاطر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف.

1. 2- معدل التبادل:

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه اسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة في إنتاج السلع الصناعية.

[1] -Kuznets , Simon (1971): modern economic growth: findings and reflections .prize lecture to the memory of Alfred Nobel, p.1.
[2] -Ipid, p.2.

المطلب الثالث: آليات تنويع وتنمية الصادرات

أولا: تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض العملة عملية ذات طابع تقني تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعي، سواء كان هذا المعيار ذهبا، أو عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، ومنه إلى جميع العملات المختلفة[1]، وتثار مشكلة التداخل في المصطلحات، فعبارة التدهور والتحسن، وكذلك التخفيض والرفع من قيمة العملة تظهر بكثرة في أي حديث عن التجارة الدولية والتمويل الدولي، حيث يأخذ التخفيض في العملة مكانة عند الحديث عن سعر العملات الأجنبية في ظل نظام الصرف الثابت، حيث يكون ذلك بقرار رسمي، وعكس التخفيض هو الرفع أما تغيرات سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن العملة لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي.[2]

وتقوم السلطات بتخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات، غير ان تخفيض قيمة العملة دون وجود منتجات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لن تكون أثر إجابي.

ثانيا: تمويل وتأمين ائتمان الصادرات

نتيجة الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول لجأت العديد من الدول إلى اتباع سياسة تحفيز وتشجيع الصادرات من خلال:

1.تمويل الصادرات حيث أدت علاقة التجارة الدولية إلى وجود نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل من المصدر والمستورد فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فورا وبمجرد اتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية ومن ناحية أخرى يهدف إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة محل عقد التصدير، وبالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها وأمام حاجة

[1]- Gerard Le Large, Economie général, Editions Dunod, Paris, 1993, p 142.

[2]– تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 295.

المصدر إلى السداد الفوري من ناحية، وحاجة المستورد ورغبته في السداد المؤجل، وجدت مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات، وتنقسم هذه الائتمانات إلى شكلين رئيسيين هما.[1]

- ائتمانات الصادرات قبل الشحن والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل.
- ائتمانات الصادرات بعد الشحن والتي تأخذ صورتين هما التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط وطويل الأجل.

اما تأمين ائتمان الصادرات (ضمان ائتمان الصادرات): فيعرف الائتمان بأنه التأمين الذي يغطي الخسائر التي تحدث بسبب تحقق أحد الأخطار والتي تعيق سداد المشتري لقيمة البضائع المباعة إليه إلى البائع في حالة البيع الآجل.

ثالثا: أدوات أخرى لتنمية وتنويع الصادرات

1. الحوافز الضريبية للمصدرين:

إن سياسة تقديم الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحوافز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية.

أ. **الحوافز الضريبية:** تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات التالية:[2]

- الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية.
- ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا الإغراق.
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهدافا تصديرية معينة.
- إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

[1]- شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات (مع دراسة التجربة المصرية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 12.
[2]- مرجع سابق، ص 613.

ب. **الحوافز الجمركية:** وهي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية الخام وغيرها، ويوجد العديد من الأنظمة المختلفة للحواجز الجمركية والتسهيلات والتي تتمثل في:[1]

- تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات بنسبة معينة:

▪ توفير مجموعة من الخدمات التصدير المتكاملة والتي تشمل:[2]

- توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها.
- بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية.
- إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية.
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج.

▪ تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير:[3]

يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير في جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وإمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية.

والاستفادة من مثل هذه الأنشطة، كما هو الشأن في بعض الدول التي أنشأت شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف وتكمن أهمية إنشاء هذه الشركات في تنمية الصادرات والقضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون، وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالي مساهمتها في تنويع الصادرات.

---

[1]– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قطاع الدراسات التنموية، تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات، سبتمبر 2004، ص 12.

[2]– محمود حامد عبد الرزاق ، مرجع سابق ،ص ص53–54.

[3]– سعيدي وصاف، أثر التنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، الجزائر، ص 138.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا من خلال هذا الفصل الى :

– ان التجارة الخارجية هي المعاملات التجارية الدولية ،وهي الانتقال لعناصر النتائج من دولة لأخرى من راس مال وسلع وخدمات وعمل.

– هناك العديد من النظريات المفسرة لقيام للتجارة الخارجية من بينها النظرية الكلاسيكية، ونظرية الميزة المطلقة، والنظرية النسبية في عوامل الانتاج وغيرها من النظريات الحديثة والنظريات الاخرى.

– تعتبر التجارة الخارجية من بين اهم الوسائل التي تربط الدول لتصريف الفائض من انتاجها الى الدول صاحبة العجز ونقل التكنولوجيا نحو الدول النامية والمتخلفة.

– يعتبر التصدير أداة من ادوات التجارة الخارجية وهو ابسط وسيلة تستطيع المؤسسة الدخول بها للأسواق الدولية.

– يعتبر تخفيض قيمة العملة من اهم الاليات لتنمية وتنويع الصادرات نحو الاسواق الدولية.

– أثبتت عدة دراسات ان تنويع الصادرات يؤدي الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة ومستدامة.

الفصل الثالث

أثر تركز الصادرات على معدل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 1997 إلى 2014

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 1997 إلى 2014

لقد عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية، وأخيرا وبعد التخلي على النظام التخطيط المركزي وتبني المنهج اللبرالي تم تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1997 إلى 2014

عرف الميزان التجاري تحسنا طول فترة الدراسة حيث حقق قبل فترة الدراسة تحسنا حيث حقق سنة 1995 فائضا يقدر ب 0.2 مليار دولار وكانت قيمة صادرات المحروقات تقدر ب 9.7 مليار دولار والواردات 10.1 مليار دولار كما تحسنت أيضا قيمة الصادرات خارج المحروقات لتقدر ب: 0.5 مليار دولار بعد ما كانت سنة 1995 تقدر ب 0.3 مليار دولار، ليستمر الميزان التجاري في التحسن نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات إلى غاية 1998 حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل 12.85 دولار للبرميل، فأحدث ذلك أثر بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.28 مليار دولار سنة 1998 حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت إلى 10.15 دولار سنة 1998 بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 13.82 مليار دولار، نتيجة انخفاض صادرات المحروقات في سنة 1997 كانت 13.18 مليار دولار لتصبح عام 1998 تساوي 9.77 مليار دولار[1].

كما أن الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى انخفضت لتصبح 0.38 مليار بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 0.64 مليار دولار في نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاود الميزان التجاري الارتفاع سنة 1999 ليصبح 9.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات أين سجلت رصيد 11.9مليار دولار.

أما بالنسبة لسنة 2000 فقد ارتفع الميزان التجاري ليصبح 12.3 دولار بعدما كان سنة 1999 ب 6.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات أين سجلت رصيد 21.06 مليار دولار .

أما بالنسبة لسنة 2001 انخفض رصيد الميزان التجاري ليصبح 9.61 مليار دولار بعد ما كان سنة 2000 يقدر ب 12.3 مليار دولار نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث قدرت ب 18.53

1- تقرير بنك الجزائر 2000.

مليار دولار بعدما كانت سنة 2000 تقدر ب 21.06 مليار دولار كلما صاحب هذا الارتفاع زيادة في الواردات إلى 9.48 مليار دولار بعدما كانت 9.35 مليار دولار سنة 2000.

أما بالنسبة لسنة 2002 انخفض رصيد الميزان التجاري ليصبح 6.7 مليار دولار بعدما كان سنة 2001 يقدر ب 9061 مليار دولار نتيجة انخفاض صادرات المحروقات ليصبح 18.11 مليار دولار بعدما كان سنة 2001 يقدر ب 18.53 مليار دولار كما صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في الواردات ليصبح 12.01 مليار دولار بعدما كان 9.48 مليار دولار سنة 2001[1].

أما بالنسبة لسنة 2003 فهناك ارتفاع ملحوظ في الميزان التجاري حيث أصبح 11.14 مليار دولار بعدما كان 6.7 مليار دولار سنة 2002 وهذا نتيجة ارتفاع الواضح في صادرات المحروقات التي ارتفعت من 18.11 مليار دولار سنة 2002 لتصبح 23.99 مليار دولار لسنة 2003 رغم ارتفاع في الواردات حيث ارتفعت لتصبح 13.32 مليار دولار بعدما كانت 12.01 مليار دولار مليار دولار سنة 2002 أما بالنسبة لسنة 2004 فهناك ارتفاع ملحوظ في الميزان التجاري حيث حقق 14.27 مليار دولار سنة 2004 بعدما كان 11.14 مليار دولار سنة 2003 وهذا نتيجة الارتفاع المستمر لصادرات المحروقات حيث ارتفعت لتصبح 31.55 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت 23.99 مليار دولار سنة 2003 رغم ارتفاع في الواردات حيث أصبحت 17.95 مليار دولا لسنة 2004 بعدما كانت 13.32 مليار دولار سنة 2003 أما بالنسبة لسنة 2005 فهناك ارتفاع كبير في الميزان التجاري حيث أصبح 26.47 مليار دولار بعدما كان 14.27 مليار دولار سنة 2004 وهذا راجع أصلا للارتفاع الكبير في صادرات المحروقات حيث أصبح 42.59 مليار دولار بعدما كان 31.55 مليار دولار وهذا ما جعل من الحكومة تزيد من وتيرة الواردات حيث ازدادت لتصبح 19.86 مليار دولار سنة 2005 بعدما كانت 1795 مليار دولار سنة 2004.

أما بالنسبة لسنة 2006 فهناك ارتفاع في الميزان التجاري حيث أصبح 34.06 مليار دولار بعد ما كان 26.47 مليار دولار لسنة 2005 وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات حيث أصبحت 53.61 مليار دولار بعدما كانت 45.59 مليار دولار سنة 2005 مما أدى بالحكومة لزيادة حجم الواردات حيث أصبحت 20.68 مليار دولار بعدما كانت 19.86 مليار دولار سنة 2005 أما بالنسبة لسنة 2007 فهناك ارتفاع طفيف في الميزان التجاري حيث أصبح 34.24 مليار دولار بعدما كان

[1]– تقرير بنك الجزائر 2000.

34.06 مليار دولار سنة 2006 وهذا راجع إلى الارتفاع في صادرات المحروقات من 53.61 مليار دولار لسنة 2006 لتصبح 59.61 مليار دولار لسنة 2007 مما صاحبه زيادة في الواردات لتصبح 26.35 مليار دولار بعدما كانت 20.68 مليار دولار سنة 2006.[1]

أما بالنسبة لسنة 2008 فهناك ارتفاع في رصيد الميزان التجاري حيث أصبح 40.52 مليار دولار بعدما كان 34.24 مليار دولار سنة 2007 وهذا راجع للارتفاع الملحوظ في صادرات المحروقات التي بلغت 77.19 مليار دولار بعدما كانت 59.61 مليار دولار لسنة 2007 مما رغم زيادة الواردات لتصبح 38.07 مليار دولار بعدما كانت 26.35 سنة 2007 أما بالنسبة لسنة 2009 فهناك انخفاض حاد وكبير بسبب الأزمة المالية للسنة الفارطة 2008 حيث انخفض رصيد الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار بعدما كان 40.52 مليار دولار سنة 2008 والذي كان نتاج للانخفاض الكبير في صادرات المحروقات من 77.19 مليار دولار سنة 2008 لتصبح 44.41 مليار دولار لسنة 2009 مما جعل الحكومة تخفض من وارداتها لتصبح 37.4 مليار دولار بعدما كانت 38.07 مليار دولار سنة 2008 أما بالنسبة لسنة 2010 فهناك تحسن في الميزان التجاري حيث سجل فائضا قدر ب 18.2 مليار دولار مقارنة ب 7.78 مليار دولار سنة 2009 بسبب ارتفاع صادرات المحروقات من 44.41 مليار دولار لسنة 2009 لتصبح 56.12 مليار دولار سنة 2010 والذي صاحبه ارتفاع في قيمة الواردات لتصبح 38.89 مليار دولار سنة 2010 بعدما كانت 37.4 مليار دولار لسنة 2009.

أما بالنسبة لسنة 2011 فهناك تحسن في الميزان التجاري حيث ارتفع ليصبح 25.96 مليار دولار بعدما كان 18.2 مليار دولار سنة 2010 ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ في صادرات المحروقات حيث أصبحت 71.66 مليار دولار بعدما كانت 56.12 مليار دولار سنة 2010 مما جعل الحكومة ترفع من الواردات حيث ارتفعت لتصبح 46.93 مليار دولار بعدما كانت 38.89 مليار دولار سنة 2010[2].

أما بالنسبة لسنة 2012 فقد بدأ يتراجع الميزان التجاري بالتراجع، حيث انخفض ليصبح 20.17 مليار دولار بعدما سجل فائضا ب 25.96 مليار دولار سنة 2011 وهذا بسبب الانخفاض في صادرات المحروقات حيث انخفض ليصبح 7.59 مليار دولار بعدما كان 71.66 مليار دولار سنة 2011 وبالرغم من هذا فان الحكومة لم تخفض من الواردات بل ارتفعت الواردات لتصبح 51.57 مليار دولار بعدما كانت 46.93 مليار دولار سنة مما اثر سلبا على الميزان التجاري 2011.

[1]– تقرير بنك الجزائر 2000.

[2]– تقرير بنك الجزائر 2010.

أما بالنسبة لسنة 2013 فقد الميزان التجاري انخفاضا ليصل إلى 9.41 مليار دولار بعدما كان 20.17 مليار دولار وهذا بسبب الانخفاض المستمر ايرادات لصادرات المحروقات حيث انخفضت لتصل 63.33 مليار دولار بعدما كانت 70.59 مليار دولار سنة 2012 هذا من جهة لتصبح 55.02 مليار دولار بعدما كانت 51.57 مليار دولار سنة 2012.[1]

أما بالنسبة لسنة 2014 فقد سجل الميزان التجاري ارتفاع من 9.41 مليار دولار لسنة 2013 ليصل إلى 14.04 مليار دولار لسنة 2014. وهذا بسبب ارتفاع لصادرات المحروقات حيث ارتفعت لتصبح 67.82 مليار دولار لسنة 2014 بعدما كانت 63.33 مليار دولار لسنة 2013 إلا أن الدولة بقيت على وتيرة متزايدة في قيمة الواردات حيث ارتفعت إلى 58.33 مليار دولار بعدما كانت 55.02 مليار دولار سنة 2013.[2]

المطلب الثاني: هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1997 إلى غاية 2014 وتوزيعها الجغرافي

1.2. هيكل الصادرات الجزائرية

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة...الخ أو بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية والغير نفطية وهذه الأخيرة يمكن لمس بعض جوانبها من خلال الجدول التالي:

[1]-النشرة الاحصائيو لبنك الجزائر، 2015.
[2]- المرجع نفسه.

الجدول رقم (01): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1997-2014.

السنوات	إجمالي الصادرات	المحروقات	خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
1997	13721	13210	511	37	40	387	1	23	23
1998	10052	9664	388	28	50	268	1	22	19
1999	12326	11910	416	22	44	272	24	36	18
2000	21651	11910	590	30	42	447	12	44	1
2001	19091	21061	560	30	39	413	22	42	14
2002	18700	18531	591	350	56	403	20	50	27
2003	24456	23988	477	47	49	316	1	29	35
2004	32208	31548	660	66	97	432	-	50	15
2005	46495	45588	907	67	134	656	-	36	14
2006	54791	53608	1183	73	195	828	-	44	43
2007	60919	59605	1311	92	153	988	-	44	34
2008	79146	77192	1954	121	340	1390	-	69	34
2009	45477	44411	1066	113	170	692	-	25	49
2010	57762	56143	1619	3805	165	1089	-	27	33
2011	73802	71662	2140	357	162	1495	-	36	16
2012	72620	70571	2048	314	167	1519	-	30	18
2013	65823	63662	2161	402	108	1608	-	25	18
2014	61172	58362	2810	323	110	2350	2	15	10

المصدر: تقارير بنك الجزائر والنشرات الإحصائية من 2000 إلى 2014. الوحدة: مليون دولار

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن:

1- هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة بنسبة إجمالي الصادرات 97% للفترة 1997 إلى 2014 حيث تراوحت نسبتها ما بين 95.53 %إلى 98.12% وبالتالي تتميز صادرات الجزائر بتركزها في صادرات المحروقات.

بالنسبة للصادرات غير النفطية نسبة مساهمتها لم تتعد 4.47% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، حيث سجلت قيمة 907 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 1 .96% من إجمالي الصادرات وهذا كان بالنسبة لسنة 2005 ثم تطورت هذه القيمة إلى ان وصلت 2810 مليون دولار أمريكي أي 4.59% من إجمالي الصادرات، حيث خلال هذه الفترة سجلت الصادرات غير النفطية تذبذبات مستمرة في قيمتها، حيث كانت سنة 2014 هي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة ب 4.47%. يوضح الشكل رقم (01) تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

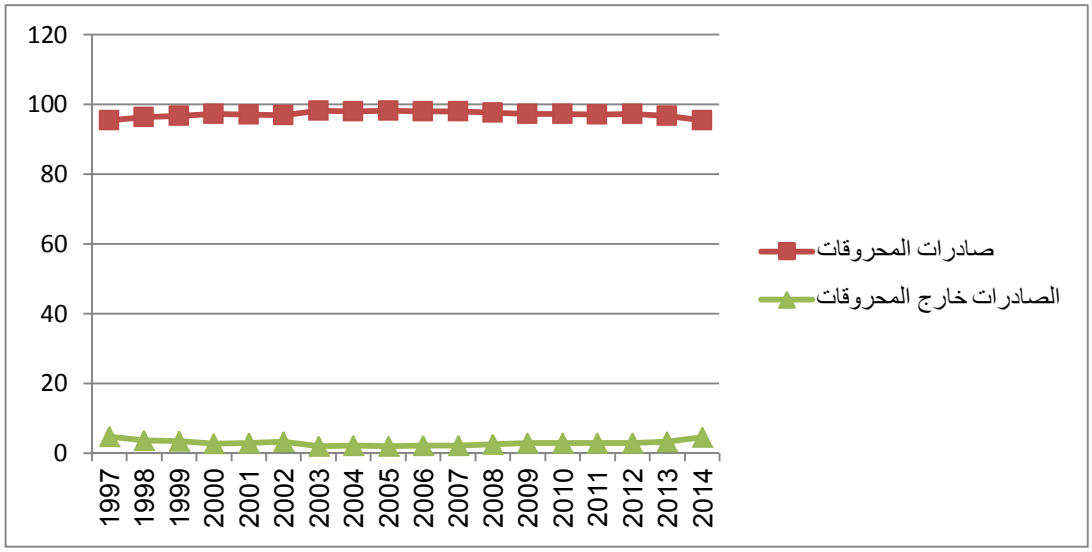

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال المنحنى البياني يتضح لنا الفرق الشاسع بين صادرات المحروقات حيث أن الصادرات الجزائرية ترتكز في المحروقات حيث سجلت أعلى مستوياتها سنة 2013 (98.12%) من إجمالي الصادرات.

أما بالنسبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات فقد تكاد تلامس الخط الأفقي للمنحنى البياني مما يدل على ضعفها، وحققت أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة (1997-2014) سنة 2014 بنسبة 4.47%.

تتكون صادرات الجزائر خارج المحروقات من مواد غذائية، مواد أولية، ومواد نصف مصنعة أما تجهيزات فلاحية فهي شبه منعدمة، وتجهيزات صناعية وسلع استهلاكية.

من خلال الجدول نلاحظ إن الجزائر خلال الفترة (1997-2014) تقريبا صادراتها خارج المحروقات تتركز في المواد النصف مصنعة. قمنا بحساب متوسط نسبة كل نوع من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة محل الدراسة (1997-2014)، وكانت النتائج كالتالي:

- متوسط نسبة مساهمة المواد الغذائية خلال فترة الدراسة هو: 0.279%
- متوسط نسبة مساهمة المواد الأولية خلال فترة الدراسة هو:0.268%
- متوسط نسبة مساهمة المواد نصف المصنعة خلال فترة الدراسة هو:2.05%
- متوسط نسبة مساهمة التجهيزات الفلاحية خلال فترة الدراسة هو:0.0268%
- متوسط نسبة مساهمة التجهيزات الصناعية خلال فترة الدراسة هو:0.1227%
- متوسط نسبة مساهمة السلع الاستهلاكية خلال فترة الدراسة هو:0.07833%

من خلال تحليلنا للجدول نستنتج ترتيب الصادرات خارج المحروقات كالتالي:

- مواد نصف مصنعة بنسبة 2.05%، تليها المواد الغذائية بنسبة 0.279% ثم تليها المواد الأولية بنسبة 0.268%، ثم تليها التجهيزات الصناعية بنسبة 0.1227%، ثم تليها السلع الاستهلاكية بمعدل 0.07833%، لتحتل المرتبة الأخيرة التجهيزات الفلاحية 0.02268%.

رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي وتبقى الصادرات غير نفطية مهمشة في حجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الإيرادات النفطية والصناعة الاستراتيجية، أي يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاة محدودية الاحتياطات والعدالة بين الاجيال وحق الاجيال اللاحقة في هذه الثروة الناضبة وحتى أن السلطات لا تستخدم الإيرادات المتأتية من هذه الموارد الناضبة في استثمارات تخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة.

2.2.التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 1997 إلى 2014

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، ولذا سنتناول هذا التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة (1997-2014) حسب أهم الدول والاقاليم من خلال الجدول رقم (02) ورقم (03).

جدول رقم (02) التوزيع الإقليمي لصادرات الجزائر 1997-2014

الوحدة مليون دولار

البيان / السنة	الاتحاد الأوروبي		دول منظمة التعاون الاقتصادي		باقي بلدان إفريقيا		أمريكا الجنوبية	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
1997	8847.5	64.02	3482.6	25.20	154.8	1.12	825	5.97
1998	6643	65.04	2538	24.85	109	1.07	726	7.11
1999	7702	67.81	2585	22.41	114	1.00	772	6.78
2000	13792	62.60	5825	26.44	181	0.82	1672	5.59
2001	12344	64.52	4549	23.77	87	0.45	1037	5.42
2002	12100	56.06	4602	24.44	130	0.69	951	5.05
2003	14503	59.14	7631	31	123	1.24	1220	4.95
2004	7396	57.78	11054	34.46	91	0.55	1902	5.92
2005	25593	55.66	14963	32.48	15	0.03	3124	6.78
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.93
2007	29027	48.77	22785	38.28	21	0.03	2326	3.90
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.62
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07
2010	28009	49.09	20278	35.54	10	0.02	2620	4.59
2011	37307	50.77	24059	32.74	102	0.014	4270	5.81
02012	39797	55.38	20029	27.87	36	0.05	4228	5.88
2013	42773	64.89	12202	18.51	51	0.08	2965	4.5
2014	40520	64.36	10482	16.65	49	0.08	3005	4.77

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2015.

جدول رقم (03) التوزيع الإقليمي لصادرات الجزائر (1997-2014)

البيان	آسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي بلدان إفريقيا	
السنة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
1997	260	1.88	20.7	0.15	214.2	1.55	15.2	0.11
1998	34	0.33	22	0.22	136	1.33	5	0.05
1999	143	1.15	23	0.20	125	1.10	3	0.05
2000	210	0.95	55	0.25	254	1.15	42	0.19
2001	476	2.48	315	1.64	275	1.43	26	0.13
2002	456	2.42	248	1.31	250	1.32	50	0.26
2003	507	2.06	315	1.28	260	1.05	13	0.05
2004	686	2.13	521	1.62	407	1.26	26	0.08
2005	1218	2.64	6210	1.34	418	0.9	49	0.10
2006	1792	3.28	591	1.08	515	0.94	14	0.02
2007	3162	5.31	746	1.25	695	1.16	701	1.18
2008	3764	4.75	793	01	1616	2.04	365	0.46
2009	3320	7.35	564	1.25	857	1.90	93	0.21
2010	4082	7.15	694	1.22	1281	2.25	79	0.14
2011	5168	7.83	810	1.10	1586	2.16	146	0.20
02012	4683	6.52	958	1.33	2073	2.88	62	0.09
2013	4241	6.43	869	1.32	2749	4.17	67	0.10
2014	4851	7.71	721	1.15	3248	5.16	80	0.13

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات2015.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة لأخرى وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02) و الجدول(03).

عند ملاحظة الجدول يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوربي لها النسبة الأكبر في الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 59.45% وتليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي وذلك بنسبة 30.73% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1997-2014) وتعتبر كل من دول الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة وتتصدر هذه الدول على التوالي ايطاليا فرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى كما يكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها، وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية والخام وبصفة خاصة تصدير المحروقات، هذه الأخيرة التي يكون الطلب عليها أساسا من الدول الصناعية المتقدمة وهوما يفسح لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية وعلى رأسها النفط.

يلاحظ أن دول الاتحاد الأوربي قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، فبذلك هي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث قدرت نسبتها بـ 64.89% وذلك سنة 2013، أما أدنى نسبة قد سجلت سنة 2007 ب 48.77% ويرجع سبب انخفاض الصادرات تجاه الاتحاد الأوربي سنة 2007 بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوربي من هذه المادة والبحث عن بدائل طاقوية أخرى أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2007 بـ38.28% في حين أدنى نسبة الصادرات الموجهة للأقاليم الأخرى (باقي الدول الأفريقي، آسيا أمريكا الجنوبية، البلدان العربية، دول المغرب العربي، باقي الدول الأوربية) لم تتجاوز 19% خاصة الدول العربية والإفريقية التي لم تتجاوز 1.5% من إجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وبالإضافة إلى العوامل المشتركة بين هذه الدول والجزائر، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى:

- أن هذه البلدان تصدر نفس المنتجات بما أنها تمر بنفس الشروط الجمركية .
- موقعها الذي يفرض التشابه في الثروات الطبيعية، كما يعود السبب إلى التسهيلات المغربية التي تقدمها الدول الأوربية إلى أسواق هذه البلدان.
- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية، عموما والعربية خصوصا وأحاديته وغلبة طابع الإنتاج الاولي عليها.
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

إن صادرات الجزائر تجاه البلدان العربية تقريبا يمكن القول أنها مستقرة نوعا ما، حيث كانت سنة 2000 (55 مليون دولار أمريكي) ثم انتقلت إلى 621 مليون دولار أمريكي بقيت مستقرة وثابتة نوعا ما

طيلة مدة الدراسة وعلى العكس نلاحظ أن صادرات الجزائر تجاه المغرب العربي في تزايد طوال فترة الدراسة حيث انتقلت من 418 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات سنة 2005 إلى 3248 مليون دولار أمريكي وذلك حسب رأيي بسبب الجهود التي تبذلها هذه الدول لتطوير التجارة فيما بينهم، متوجهة إلى ما يسنى بالاتحاد المغربي، ثم تأتي دول آسيا في المرتبة الثالثة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية مسجلة نسبة 5.89% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1997-2014)، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 5168 مليون دولار أمريكي بينما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 1998 قدرت بـ 34 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.33% من إجمالي الصادرات أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية فإنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث التصدير وذلك بنسبة 4.81% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1997-2014) حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2011 بقيمة 4270 مليون دولار أمريكي بنسبة 5.81% أما أدنى قيمة فكانت سنة 2009 بـ 1841 مليون دولار أمريكي، في حسين أن صادرات الجزائر تجاه الدول الأوربية غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي تتميز بالضعف، حيث بلغت نسبة 0.05% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: معوقات التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على قيمة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لتمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تحقق إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات والتي شرع فيها بداية 1996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير نتائج ايجابية، إذا ظلت نسبة هذه الصادرات لا تتعدى 3%، ولم تنطلق بالشكل المخطط له، فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الاهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة في ظل وجود محيط غير سليم تتظلله المشاكل والعراقيل التي تتعرض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، كما إن هذه العوائق والعقبات ومن بين الاختلالات أو المعوقات.

- سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسير في الماضي بطريقة عشوائية.
- تباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شانها زيادة حجم

الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات مؤخرا.

- استفحال ظاهرة الفساد، رغم إن الحكومة تعلن محاربتها للفساد باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية،
- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل الواردات على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه فان غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشطين في المجال.
- غياب التناغم الجيد بين المتعاملين الاقتصادي على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدريين مع الهيئات الحكومية الوطنية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE)، حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج، ويعزي المتخصصون ضعف صادرات الجزائر، إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر.
- ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم توجهها لقطاع الصادرات وضعف الرقابة عليها وكذلك ضعف تأهيلها مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها وتمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوربية والعربية.
- عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة بسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لاحتياجاتها، ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية.

- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخولاتها للخارج، وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فان أسعار الصادرات الصناعية تشهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن ارتفاع الأسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية، وفي هذا السياق فان دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كعنصر أساسي في الصناعات الوطنية.
- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين للسيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها.
- عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كاستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات خاصة في ما يخص وتركيب السيارات، حيث أن هناك مخاوف إزاء اقتحام الأسواق الخارجية بهذه الاستراتيجية التي أثبتت نجاعتها في عديد من الدول وخاصة في مجال استقطاب التكنولوجيات الحديثة، ومنه تأمين إنتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنا فسيتها على المستوى الدولي.
- نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن وللدلالة على ذلك، يكفي الاستدلال بعجز الحكومة الجزائرية عن تصدير نصف مليون طن من التمور، ويتعلق الامر بتعذر تصدير كميات كبيرة من أجود أنواع التمور الرائجة عالميا (دقلة نور)، لذلك فالشيء المطلوب هو ضرورة تسريع وتيرة الاهتمام بتوفير الأدوات اللوجيستية وتوابعها.
- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بعناصرها الحيوية (الإداري، التكنيكي، البيئي، الالكتروني، الإبداعي،.....الخ) وقصر النظر الاستراتيجي Myopie sthotégique، لدى المسير الجزائري أدى إلى إغفال انتهاج الأساليب الحديثة في مجال المانجمنت والماركتينغ على غرار: ادارة العلاقة مع الزبون CRM، ادارة المعرفة التسويقية، ادارة الجودة الشاملة TQM،

المقارنة المرجعية BM، إعادة الهندسة RM، ادارة سلسلة الإمداد Scb...الخ ما يشكل معضلة حقيقية إذ أدى ذلك الى عجز عديد المنتجات الجزائرية عن اقتحام الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تسعى الجزائر على غرار الدول النامية من أجل تنمية صادرتها خارج المحروقات وهذا من خلال مجموعة من الإجراءات والقوانين والسياسات التي من شأنها تشجيع خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: قوانين الصادرات

مرت قوانين الصادرات بالجزائر بعدة أطوار وهذا خلال السنوات محل الدراسة منذ (1997-2014)، حيث بدأت هذه القوانين خلال سنة 1996 من خلال استحداث الصندوق الوطني لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 ويقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها والتعريف بها والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية[1].

وتوفر الدولة عبر الصندوق الخاص بترقية الصادرات مساعدات تقدم لكل مؤسسة وطنية منتجة للخدمات والسلع ولكل تاجر مسجل على مستوى السجل الوطني للسجل التجاري، والذين ينشطون ضمن التصدير، وتحدد نسبة المساعدة والدعم من طرف وزارة التجارة وفقا لنسبة محددة سلفا. حسب الموارد المتوفرة.

1- استراد وتصدير البضائع

وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 09 جانفي 2008، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05 جوان 1996، استحداث صندوق ضمن الحساب الخاص رقم 302-084 المعنون" صندوق خاص لترقية الصادرات، يتكفل بـ:[2]

- جزء من تكاليف ذات صلة بدراسة الأسواق الخارجية، واعلام المصدرين ودراسة من اجل تحسين وتطوير نوعية المنتجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير.
- جزء من تكاليف مشاركة المصدرين في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج، وكذا التكفل بتكاليف مشاركة المؤسسات في المحافل الدولية.
- التكفل الجزئي موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإعداد تشخيص "التصدير" واستحداث هيئة " تصدير" داخل تنظيمها الإداري.

[1]- قانون المالية 1996.

[2]- القانون التجاري الجزائري.

- التكفل بجزء من تكاليف استكشاف المصدرين للأسواق الخارجية وكذا مساعدتهم لتثبيت علامتهم التجارية في الأسواق الخارجية.
- المساعدة على تنفيذ وتطبيق برامج موجهة للتكوين في مهن التصدير كما أن هناك عدة قوانين ومراسيم وزارية من شأنها مراقبة وتسير الصادرات نحو الدول بالخارج.
- نصت المادة 25 من النظام رقم 95/07 على ما يلي "باستثناء العمليات التي تتم تحت نظام العبور، يجب أن يخضع كل عقد استيراد أو تصدير نهائي أو مؤقت للبضائع، مهما كان نوعها، إلى تعيين محل لدى وسيط معتمد (التوطين المصرفي).

ويتمثل بالنسبة للوسيط المعتمد في القيام لحساب المتعامل الاقتصادي بالعمليات والتشكيلات المنصوص عليها في التنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية والصرف.

- وفي هذا الإطار نصت المادة 25 المذكورة أعلاه على أن الوسيط المعتمد هو وحده مؤهل لجمع واجراء تدفقات الأموال في شكل تحويل أو ترحيل (استرداد) والمتعلقة بالاستيراد والتصدير للمعني.
- نصت المادة 02 من النظام رقم 19/13 المؤرخ في 1991/08/14 المتضمن تحديد كيفية تعيين محل وسيط معتمد بالنسبة لعمليات التصدير المؤقتة ما لم يترتب عليها تسديد أداء خدمات بترحيل عملة صعبة.
- نصت المادة 29 من النظام رقم 95/07 على انه لا يمكن تحصيل الإيرادات المتأتية من الصادرات غير المحروقات والنواتج المنجمية إلا لدى الوسيط المعتمد المعين محلا للعقد.

2- استيراد وتصدير الخدمات منظمة وفقا للمواد التالية[1]

- نصت المادة 34 من النظام المذكور، بالنسبة للخدمات ، تخضع عمليات تبادل الخدمات بين الجزائر والبلدان الأجنبية لتعيين محل للعقود المتعلقة بها كما هو الحال بالنسبة لعمليات تبادل البضائع .
- نصت المادة 39 على ان يتم تسديد استيراد الخدمات من قبل البنوك الوسيطة المعتمدة انطلاقا من مواردها الخاصة من العملات الصعبة أو التحصيل لدى زبائنها أو لدى بنك الجزائر.
- وأوضحت المادة 41 في فقرتها الثانية على ان قواعد تعيين المحل لعقود تصدير الخدمات وتحصيل وترحيل عائداتها هي نفس القواعد المتعلقة بتصدير البضائع.

[1]- قانون المالية 2003.

3- التنظيم والمواد المسموح تصديرها واستيرادها

عدم الحصول على الترخيص المشترط أو عدم احترام الشروط المقترنة بها: تتفق كل الأنظمة الصادرة عن البنك المركزي منذ تحرير التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/37 والمؤرخ في 1991/02/12 على أنه يحق لأي عون اقتصادي القيام بعمليات استيراد وتصدير بضائع أو خدمات، ما لم تكن محظورة، دون حاجة إلى ترخيص مسبق غير انه في ظل الازمة الأخيرة تم فرض تراخيص للاستيراد.

4- تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج

بموجب المادة 4 من النظام رقم 95/07، والتي تتضمن تشكيل أصول نقدية أو مالية أو عقارية بالخارج من قبل المقيمين وانطلاقا من نشاطاتهم في الجزائر، غير أنه يجوز لمجلس النقد والصرف أن يمنحهم رخصا بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتامين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر المادة (126 من الأمر المؤرخ في 2003/08/26).[1]

وفي نفس الإطار لا يجوز للأشخاص المعنوية اقتطاع مبالغ من الحسابات المفتوحة في الجزائر بالعملة الصعبة ما لم يحصلوا على رخصة بذلك من مجلس النقد والقرض المادة (09 من النظام رقم 90/02 المؤرخ في 1990/09/08) أما بالنسبة لغير المقيمين بالجزائر فيجوز لهم، وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية.

5- إذا كانت المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة

- بالنسبة لاستيرادها أو تصديرها يجب أيضا تعيين محل (توطين) لدى وسيط معتمد وهذا ما يفرضه نظام البنك المركزي رقم 95/07 على كل البضائع والخدمات وهي القواعد التي تنطبق أيضا على عمليات استيراد وتصدير المصوغات من المعادن الثمينة، يخضع استيراد وتصدير المصنوعات إلى أحكام خاصة تضمنها الأمر رقم 76/104 سالف الذكر.
- وفيما يتعلق بالتصدير، نصت المادة 375 في فقرتها الثانية على حضر التجار الاحتفاظ بالمصوغات المعلمة بدمغة التصدير أو الحاملة للعلامات المتحركة.

[1]- قانون المالية 2003.

- ونصت المادة 376 على تغليف الطرود المحتوية على المصنوعات المعلمة أو غير المعلمة المصرح بها للتصدير، لزوما في حضور موظفي مصلحة الضمان الذين يرافقونها ويحضرون ترصيصها لدى الجمارك.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف وعلاقتها بالتصدير

تؤثر المبالغة في قيمة العملة على كل من حجم وتنوع الصادرات حيث المبالغة في قيمة العملة الوطنية بمثابة فرض ضريبة على الصادرات والتي سيرتفع سعرها بالعملة الأجنبية وبالتالي تنخفض قدرتها عند تحويل حصيلة صادراته بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المبالغ فيه الأمر الذي يضعف من ربحية التصدير والحافز عليها وذلك إذا كان الطلب الأجنبي على الصادرات مرنا.

ومن ناحية أخرى تؤدي المبالغة في قيمة العملية الوطنية إلى زيادة الإنفاق على السلع المستوردة والتي ستصبح أرخص نسبيا من السلع المنتجة محليا وذلك لأن المبالغة في قيمة العملة الوطنية تعمل على إعطاء دعم للسلع المستوردة والتي سينخفض سعرها بالعملة الوطنية بسبب انخفاض نفقة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، ومحصلة ذلك انه مع ثبات العوامل الأخرى فان تزايد الطلب والإنفاق على الواردات وانخفاض الصادرات لا بد وأن يؤدي في النهاية إلى تزايد عجز الميزان التجاري.[1]

- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فان تقلبات أسعار الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ، حيث يمكن إن يكون هذا التأثير سلبيا أو إيجابيا، وهذا يتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات أسعار الصرف، ويتحد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي، والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين(الصادرات

[1]– مصباح فتحي عبد الوهاب، أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير بجامعة الاسكندرية، منشورة، 2006، ص43.

والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية.[1]

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات ، وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملاء الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:[2]

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عليه زيادة فعلية في الأسعار.
- وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والاسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:[3]
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

[1]– سعدون حسين فرحات، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة مع دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 07.

[2]– محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

[3]– محمود يونس محمد ونجا على عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 267.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالدخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد دفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين رغبات المستوردين الاجانب.

قامت الجزائر بتخفيض سعر الصرف عدة مرات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات لكن لم تحقق نتائج ايجابية، لأنه وكما ذكرنا سابقا سياسة تخفيض سعر الصرف لن تكون فعالة إلا بشروط، أهمها وجود منتجات ذات جودة عالية قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية والمنافسة فيها.

المطلب الثالث: الهيئات الخاصة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، أنشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات الغير النفطية وسعيا من السلطات لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه المؤسسات في:

1- وزارة التجارة الوطنية

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها، في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في نشأتها بالتعاون مع الهيئات المعينة ومتابعتها وتنفيذها.
- تصور منظومة إعلام تخص العلامات والمبادلات التجارية الخارجية.

- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري.[1]

بالإضافة إلى المديرية العامة للتجارة الخارجية التيتم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (208/94) الصادر في جويلية 1994 وتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية.

تتألف من مديريات فرعية، في كل من أوربا، أمريكا، إفريقيا، والدول العربية، آسيا وأمريكيا اللاتينية، ومديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية المتخصصة، وأخيرا مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية.

2- الديوان الجزائري لترقية التجارية الخارجية PROMEX

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم (327/96) المؤرخ في أكتوبر 1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ أن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعله مجرد مؤسسة إدارية وهوما قد يعرضه لمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري خاصة إذا ما أدركنا طبيعة المهام المكلف بها والتي تتطلب المرونة والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث تحدد المادة الأساسية لهذا الديوان:[2]

- إعداد برامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.

[1]- زيري نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية سنة 2011/2010، ص 157.

[2]- عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2006) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2009-2010) ص 151.

- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.
- انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.
- تطوير الاستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.[1]

3- الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI

أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) الصادر في 03 مارس 1996 وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة، وتتمثل مهامها في:

- القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية.
- تقوم الغرفة بالمساهمة في تنظيم الملتقيات، والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني، وخارجه، مثل المعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج.
- توطيد العلاقة وعقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.
- انجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وتقديم الاقتراحات بتسهيل عملية التصدير.
- وفضلا عن ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة إلى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص المادة السادسة من مرسوم إنشاء الغرفة.[2]

[1]- نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة 2004، ص 17.

[2]- خلوفي عائشة آخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات الغير نتفطية في الجزائر، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 12/11 مارس 2013، ص 18-19.

4- الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (205/56) الصادر في 05 جوان 1996 والمتعلق بتامين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة الأولى منه نظام التأمين على مخاطر التصدير[1].

وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبرها ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق الصادر في 03 ديسمبر 1996 ذات رأس مال يقدر ب 250 مليون دج بصفة متساوية بين 05 بنوك و 05 شركات تامين وتهدف الشركة إلى:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل.
- تغطية المخاطر المتعلقة بعملية التصدير (التجارية السياسة عدم التحويل).
- تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- تعويض وتغطية الديون.

بالإضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، تشجع الترقية للمؤسسات المعنية بالتصدير لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أوأثناء العملية التصديرية، أوبإنشاء الشباك الوحيدة على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.[2]

5- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية :ALGEX

وضعت السلطات العمومية في الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات من أولوياتها وسخرت الوسائل لبلوغ الهدف منذ أكثر من عشرية ووضعت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والتدابير موجهة لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية.

[1]- عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص 152.

[2]-المرجع نفسه، ص 152.

أسست « ALGEX » بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2014، الذي سخر ووفر آليات للصادرات خارج المحروقات، ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة، وتتكفل « ALGEX »: [1]

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا، بعد الموافقة عليها من طرف السلطات.
- تسير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل ودراسة الأسواق العالمية واعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.
- وضع وتسير نظام إعلامي إحصائي وحسب القطاعات وشامل حول القدرات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.
- إعداد معايير للتمييز عبر جوائز ومكافأة تمنح لأحسن المصدرين.
- كما يمكن للوكالة الوطنية لترقية الصادرات، ان تضمن نشاطات مدفوعة في مجال تحسين، والتكوين في تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكل الخدمات الأخرى في مجال المساعدة أو إعداد دراسة خبرة للإدارات والمؤسسات ذات العلاقة مع مهام الوكالة.

كما تقوم الوكالة بـ:

- تقديم المعلومات للشركات الجزائرية حول القطاعات الواعدة على مستوى الأسواق في البلدان الأجنبية.
- السماح بتقريب العرض الجزائري من الطلب الأجنبي.
- مرافقة الشركات المصدرة خلال التظاهرات الاقتصادية في الخارج.

6- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX

مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم أنشأت في سنة 1971، وتتمثل المهام الرئيسية لـ:SAFEXفي:[2]

[1]-http://www.algex.dz

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نشرية وزارة التجارة، 2013، ص 24.

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.
- استغلال وتطوير الهياكل.
- استيراد وتصدير.
- ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية والكمية ولتخطيط عمليات التصدير وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم.

7- الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين

تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر وأهم وظائفهم المساهمة في تطوير استراتيجية التصدير وايجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

8- إنشاء المناطق الحرة

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج.[1]

9- تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات

تم تأسيس الصندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج سلع أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير يتم تحديد مبلغ الإعانة بإشراف وزارة التجارة، وهناك خمس مجالات الإعانة:[2]

[1]- عجة الجيلالي، التجربة الجزائري في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، سمة 2007، ص 285.

[2] -http/ www.mincommerce.gov.dzarab.

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

10- تصميم برامج جزائري – فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات

أطلقت الجزائر وفرنسا بتاريخ 29 جوان 2008 برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه بالفرنسية (bitumai exports) يركز على دعم قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 102 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية، ويوجه هذا البرنامج إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال ودعم المستفيدين من الجانب التقني وذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري واكتشاف الأسواق الخارجية.

كما يهدف البرنامج بمساعدة خبراء من الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج، إلى منح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مكانة لائقة عبر الأسواق العالمية، ولأجل الوفاء بهذا الغرض، يقترح البرنامج بحث مختلف مجالات التنمية التي بإمكان المصدرين اكتشافها من خلال أجندة تمنح للمؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال التصدير.

وضع هذا البرنامج لفترة قصيرة حيث ينتهي وقت تنفيذه في 30 ديسمبر 2010 إلا أنه مع أواخر سنة 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التصدير في إطار هذا البرنامج لذا تمت المطالبة بتمديد فترة هذا البرنامج إلى غاية 2012 وتوسيعه ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة

وتتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات.[1]

[1]– نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنفسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة 2004، ص 17و18.

المبحث الثالث: أثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام خلال الفترة (1997-2014)

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات صندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور.

المطلب الأول: تركز الصادرات في قطاع المحروقات

تمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية، كما هي موضحة في الجدول رقم (04).

جدول رقم (04): إسهام المحروقات في إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	المحروقات	النسبة
1997	13721	13210	95.34
1998	10052	9664	96.35
1999	12326	11910	96.63
2000	21651	11910	97.27
2001	19091	21061	97.06
2002	18700	18531	96.83
2003	24456	23988	98.05
2004	32208	31548	97.95
2005	46495	45588	98.05
2006	54791	53608	97.84
2007	60919	59605	97.85
2008	79146	77192	97.53
2009	45477	44411	97.15
2010	57762	56143	97.20
2011	73802	71662	97.10
2012	72620	70571	97.18
2013	65823	63662	96.72
2014	61172	58362	95.41

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية: 2000، 2005، 2007، 2012، 2015.

من خلال الجدول يتضح :

- تركز الصادرات بشكل كبير في قطاع المحروقات طيلة فترة الدراسة. سنة 1997 قدرت صادرات المحروقات بـ 95.34% من إجمالي الصادرات الكلية للجزائر لتسجل ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2000 حيث قدرت بـ 97.27% من إجمالي الصادرات.
- بقيت صادرات الجزائر متركزة في قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-20013 عند نفس النسبة تقريبا.
- أما بالنسبة لسنة 2014 فقد سجلت صادرات المحروقات انخفاضا، حيث قدرت بـ95.41% من إجمالي الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط، لكنها تبقى نسبة كبيرة مما يعني شدة تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات. كما هي موضحة في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (02): إسهام الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

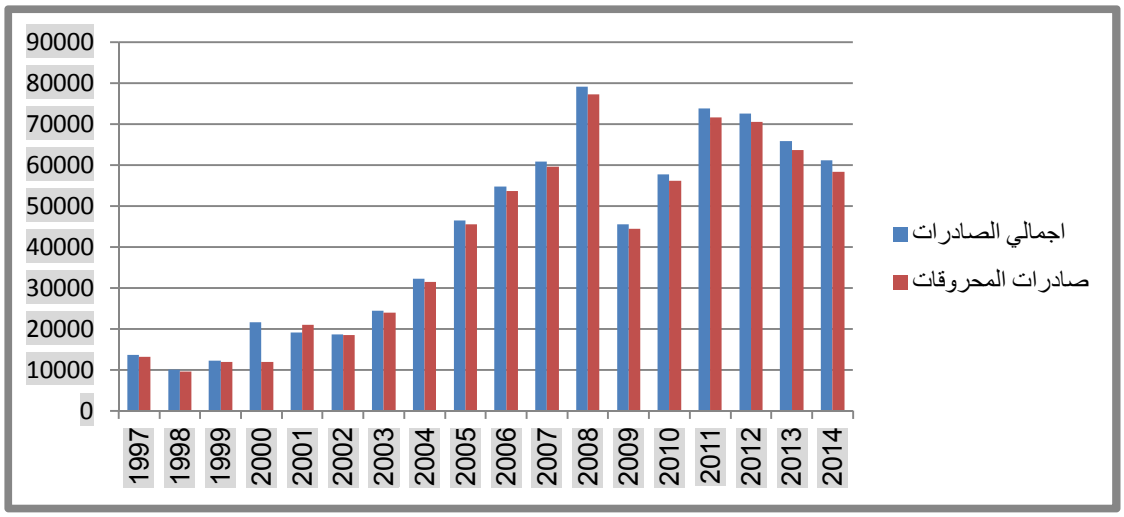

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

لتأكيد تركز الصادرات الجزائرية قمنا بتتبع تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتركز الصادرات.

يعد معامل هيرفندال- هيرشمان (Herfindahl–Hirschman) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس تركز الصادرات. يعبر عن معامل هيرفندال- هيرشمان بالصيغة التالية :[1]

1- UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT: UNCTAD, « HANDBOOK OF STATISTICS, MANUEL DE STATISTIQUES DE LA CNUCED», NATIONS UNIES, New York et Genève, 2015, p4. Documents internet disponibles sur le site: www.unctad.org (consulté le 25/04/2016).

$$H = \frac{\sqrt{\sum(\frac{Xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد الصادرات

Xi: قيمة نوع معين من الصادرات

X: القيمة الإجمالية للصادرات

تتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$).

فإذا كان $H=0$ فان هناك تنوعا كاملا في الصادرات.

وإذا كان $H=1$ فان هناك تركزا كاملا للصادرات.

يوضح الجدول رقم (05) تطور قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان.

الجدول رقم (05): تطور قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان لتركز الصادرات في الجزائر

السنة	معامل هيرفاند هيرشمان
1997	0.979807067
1998	0.982345618
1999	0.9495.8048
2000	0.920562848
2001	0.963755941
2002	0.939054408
2003	0.977204004
2004	0.938823383
2005	0.936221850
2006	0.990649414
2007	0.937758724
2008	0.922649414
2009	0.952000025
2010	0.933463354
2011	0.930202325
2012	0.931797282
2013	0.931797850
2014	0.931234560

Source: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT: UNCTAD, « HANDBOOK OF STATISTICS, MANUEL DE STATISTIQUES DE LA CNUCED», NATIONS UNIES, New York et Genève, 2014, p4. Documents internet disponibles sur le site: www.unctad.org (consulté le 25/04/2016).

نلاحظ من خلال أن قيمة معدل هيرفاندال- هيرشمان خلال طيلة فترة الدراسة (1997-2014) كانت قريبة جدا من الواحد مما يعني شدة تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بسعر النفط

عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة، يتضح ذلك من خلال معطيات الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

السنة	النمو الاقتصادي (%)
1997	1.1
1998	5.1
1999	3.2
2000	2.2
2001	4.6
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.0
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.8
2012	3.3
2013	2.8
2014	3.3

Source : world bank data

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي ارتفع من 1.1% سنة 1997 إلى 5.1% سنة 1998، ثم انخفض إلى 3.2% سنة 1999. سنه 2003 قدر معدل النمو الاقتصادي بـ 7.2%

وانخفض سنة 2006 إلى 1.6% ليسجل تحسنا سنتي 2007 (3.4%)، لكن انخفض إلى 1.6% سنة 2009.

نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة مما يعني عدم تحقيق معدل نمو اقتصادي مستقر ومستدام. وتفسير ذلك أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بسعر النفط.

الجدول رقم (07): تطور سعر النفط في الجزائر خلال الفترة 1997-2014

السنوات	السعر
1997	19.57
1998	12.96
1999	18.15
2000	28.82
2001	24.86
2002	25.06
2003	28.98
2004	38.53
2005	54.87
2006	66.31
2007	74.16
2008	99.33
2009	62.63
2010	80.34
2011	112.26
2012	111.18
2013	108.85
2014	99.19
2015	38.59

Source: 0PEC, Annual statistical Bulletin.

من خلال الجدول رقم (06) والجدول رقم (07) نلاحظ:

- سنة 1997 كان سعر البترول 19.57 دولار للبرميل ومعدل النمو الاقتصادي كان1.1% . في سنة 2000 ارتفع سعر البرميل من النفط إلى 28.82 دولار للبرميل مما جعل معدل النمو الاقتصادي يرتفع 2.2%.
- سنة 2005 ارتفع سعر البرميل ليصل 54.87 فارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.9%،
- انخفض سعر النفط من 99.33 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.63 دولار للبرميل سنة 2009 فانخفض معدل النمو الاقتصادي من 2% إلى 1.6%.

نستنتج من خلال ما سبق أن التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام سببه الرئيسي التذبذب في أسعار النفط وارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام خلال الفترة 1997-2014

- **تحديد متغيرات الدراسة**

الجدول رقم (08): متغيرات الدراسة

تركز الصادرات (c) المتغير المستقل	النمو الاقتصادي المستدام (d) متغير التابع	
0.9798070674	1.5	1997
0.982345618	2	1998
0.949508048	0.95	1999
0.920562848	0.15	2000
0.963755941	1.2	2001
0.950217787	0.15	2002
0.939054408	0.8	2003
0.977204002	1.45	2004
0.938823383	0.8	2005
0.996262185	2.1	2006
0.940649414	0.85	2007
0.937758724	0.7	2008
0.922649414	0.2	2009
0.952000025	1	2010
0.933463354	0.4	2011
0.930202342	0.25	2012
0.93179785	0.25	2013
0.93123456	0.25	2014

UNCTAD, « HANDBOOK OF STATISTICS, :Source: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT MANUEL DE STATISTIQUES DE LA CNUCED», NATIONS UNIES, New York et Genève, 2014, p4. Documents internet disponibles sur le site: www.unctad.org (consulté le 25/04/2016). - world bank data

- **رسم لوحة الانتشار**

من خلال رسم لوحة الانتشار: يتبين لنا من الرسم وجود علاقة خطية بين بين كل متغير مفسر والمتغير التابع.

الشكل رقم (03): لوحة الانتشار

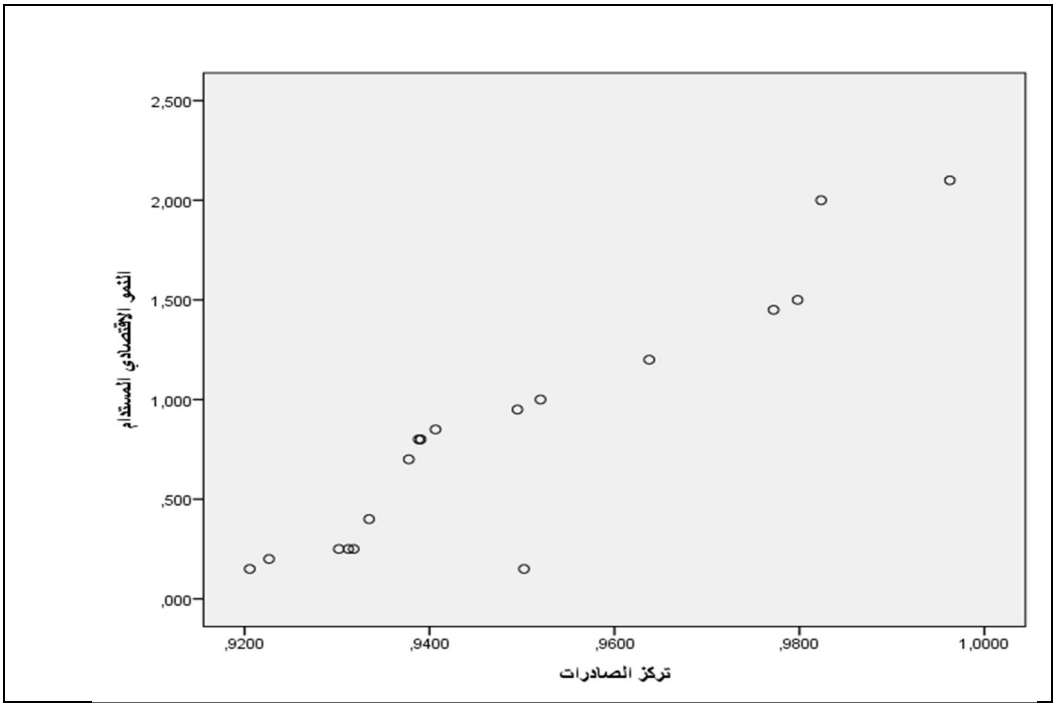

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال رسم لوحة الانتشار :يتبين لنا تشكل سحابة من النقاط غير متباعدة عن بعضها البعض ، حيث تمثل خطا مستقيما ذي اتجاه واحد ويؤكد بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر علاقة خطية موجبة.

- **معامل الارتباط**

الجدول رقم (09): حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع و المتغير المستقل

		النمو الاقتصادي المستدام	تركز الصادرات
النمو الاقتصادي المستدام (d)	معامل الارتباط بيرسون		,930**0
	Sig. (2-tailed)		,0000
	N	18	18
تركز الصادرات (c)	معامل الارتباط بيرسون	,930**0	
	Sig. (2-tailed)	,0000	
	N	18	18
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح لنا من خلال جدول أن معاملات الارتباط بيرسون بين **المتغير التابع والمتغير المستقل** دالة إحصائيا حيث :قيمة الخطأ Sig (2-tailed) بلغت 0.00 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.01 .

- **ايجاد معادلة الانحدار البسيط**

01- تحديد معادلة الانحدار بين المتغير التابع (d) متغيرالمستقل :(c)

$$d = a + b_1 (c) + ei$$

حيث :

d: النمو الاقتصادي المستدام

c: تركز الصادرات

a: ثابت

b : معامل الانحدار

ei : **الخطأ العشوائي**

- **اختبار صلاحية النموذج**

جدول رقم (10): نتائج صلاحية نموذج الدراسة

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معنوية الكلية للنموذج		القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية (لمعاملات الانحدار)			
				قيمة F	SIG	R	R^2		B	T	Sig
الانحدار	5,645	1	5,645	102,050	0,000	0,930	0,864	(Constant)	-23,724	-9,757	0,000
الخطأ	0,885	16	0,055					(c) تركز الصادرات	25,884	10,102	0,000
الكلي	6,530	17									

قيمة F المجدولة : 4.49 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1 ، 16)
حيث درجة الحرية = (عدد المتغيرات -1)= 2-1 =1 ، عدد العينة (N)– عدد المتغيرات= 18- 2 = 16

$$d = (-23.724) + 25.884\ (c) + ei$$

- **التعليق على النتائج الجدول والحكم على نموذج الانحدار البسيط:**

1. القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2 وبالرجوع إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التفسير (R^2) ومعامل الارتباط (R) نجد وان معامل التحديد بلغ R^2=**0.864** وهذا يعني أن المتغير المستقل (c) يفسر **86.40** % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (d). والباقي 13.60 % راجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

2. المعنوية الكلية للنموذج

الفرضية الصفرية :H0 : نموذج الانحدار البسيط غير معنوي

الفرضية البديلة :H1 : نموذج الانحدار البسيط معنوي

قاعدة الرفض والقبول : قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أو إذا كانت قيمة ' F' المحسوبة اكبر من قيمة ' F' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1 ، 16) فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد وأيضا قيمة احتمال الخطأ SIG تساوي 0.00 وهي اقل من 0.05 وأيضا قيمة F المحسوبة: 102,050 اكبر من قيمة F المجدولة : 4.49 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1 ، 16)

إذن نستنتج:

نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة أن النموذج غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بان النموذج الانحدار معنوي.

- **المعنوية الجزئية للنموذج(اختبار معنوية المعاملات الانحدار)**

أ- اختبار معنوية a حيث : a =-23,724

الفرضية الصفرية :H0 : الثابت a لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة :H1 : الثابت a لنموذج الانحدار معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد قيمة احتمال الخطأ SIG لقيمة a بلغت sig=0.000 وهي **اقل** من 0.05

إذن نستنتج: نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بان المقدر الثابت لنموذج الانحدار معنوي

ب- بالنسبة اختبار معنوية b حيث: b = 25,884

الفرضية الصفرية :H0 : معامل b للانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة :H1 : معامل b للانحدار معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG لـ b تساوي 0.000 وهي **اقل** من 0.05

إذن نستنتج: نرفض الفرضية الصفريةH_0 القائلة أن معامل b للانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 بان معامل b الانحدار معنوي.

إذن :

$$d = (-23.724) + 25.884\ (c) + ei$$

من خلال المنحنى البياني يتضح لنا الفرق الشاسع بين صادرات المحروقات حيث أن الباحث لم يرى المنحنى يرى أن الصادرات الجزائرية ترتكز في المحروقات حيث سجلت أعلى مستوياتها سنة 2013 حيث بلغت ذروتها (98.12%) من إجمالي الصادرات.

أما بالنسبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات فقد تكاد تنعدم أو تلامس الخط الأفقي للمنحنى البياني، وحققت أعلى مستويات الصادرات خارج المحروقات سنة 2014 حيث وصلت 4.47% خلال فترة الدراسة (1997-2014).

خلاصة الفصل الثالث:

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل ترقية الصادرات وتنويعها خارج قطاع المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، من بين هذه الإجراءات:

- تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية؛
- إنشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية؛
- تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لضمان مساهمتها في تنمية الصادرات غير النفطية.

لكن بالرغم من كل هذه المجهودات فالجزائر لم تحقق أي تنويع أو زيادة في صادراتها غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة، حيث لا تزال صادرات الجزائر من المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

من خلال تقييمنا لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة توصلنا إلى أن الصادرات الغير النفطية تمثل نسبة ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 4.44% من إجمالي الصادرات سنة 2014، لتبقى صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات الجزائرية بنسبة 95.56% سنة 2014 بالنسبة للصادرات الاجمالية .

أكد هذا التركز معامل هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات، حيث كانت قيمته قريبة من الواحد طيلة فترة الدراسة.

توصلنا من خلال الدراسة القياسية لأثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام خلال فترة الدراسة الى النتائج التالية :

- يتحكم تركز الصادرات بنسبة **86.40** % في التذبذب في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يعني ان تركز الصادرات في قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في عدم قدرة الجزائر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام،

خاتمة

خاتمة:

الهدف من هذه الدراسة هو ابراز اثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام، كما اكد العديد من الاقتصادين على ان تنويع الصادرات يعتبر اهم محرك للنمو الاقتصادي المستدام، لهذا السبب تبنت العديد من الدول استراتيجيات لتنويع صادراتها ومحاولة البحث عن انجع الطرق التي تمكنها من اختراق الاسواق الدولية.

تتمتع الجزائر بالموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي تؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه وللأسف لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها، ولعل أبرز مشكلة هي التبعية النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعة، بالإضافة إلى أن النفط سلعة ناضبة وسلعة لها أبعاد استراتيجية فبارتفاع أسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر وبانخفاضها يتأزم الاقتصاد كأزمة 1986، والأزمة الحالية 2014 التي جعلت الدولة تذهب إلى ما يسمى بسياسة التقشف، هذا ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية وبالتالي كل هذه المخاطر فرضت على السلطات الوطنية التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو ترقية الصادرات غير النفطية، وعدم التركز في صادرات المحروقات، لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي صدمة على مستوى الأسواق الدولية.

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها المؤسسات تدعم النشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي لتنويع صادراتها غير النفطية.

<u>أولا: النتائج</u>

من خلال تقيمنا لمدى نجاح الدولة في تنويع الاقتصاد توصلنا للنتائج التالية:

-عدم قدرة الجزائر على تنويع صادراتها خارج المحروقات وذلك من خلال ارتفاع نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات، حيث مثلت 97% لسنة 2014، كما أكد ذلك معامل هيرفاندال هيرشمان لتنويع الصادرات حيث كانت قيمته قريبة جدا من الواحد طيلة فترة الدراسة وقدرت بـ 0.96 سنة 2014 وهي أعلى من القيمة المسجلة سنة 1997 حيث قدرت ب: 9.3، مما يعني زيادة تركز الصادرات الجزائرية في قطاع النفط وعدم قدرة الجزائر على فك ارتباط اقتصادها بهذا القطاع الذي يتميز بالتقلبات الكثيرة مما جعل الاقتصاد الجزائري هشا وغير مستقر، وقد أثبتنا ذلك من خلال:

– التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي حيث وصل معدل التذبذب إلى 2.1 سنة 2006 وهو ما يشير إلى تذبذب كبير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا التذبذب مرتبط بسعر النفط، وقد أثبتنا ذلك من خلال منحنيات تغير سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي، كما أثبتنا ذلك قياسيا، من خلال دراسة بأثر تركز الصادرات على معدل النمو الاقتصادي المستدام، حيث توصلنا إلى وجود ارتباط قوي بين زيادة تركز الصادرات وزيادة التذبذب في النمو الاقتصادي وقد قدر معامل التحديد بـ R0.9مما يعني أن تركز الصادرات يفسر 96% من التذبذب في النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن تركز الصادرات هو السبب الرئيس في عدم قدرة الجزائر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال بحثنا عن أسباب فشل الجزائر في تنويع الصادرات خارج المحروقات توصلنا للنتائج التالية:

– عدم وجود استراتيجية واضحة لتنويع الصادرات في الجزائر.

– سوء تسيير لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم توجيهها لقطاع التصدير.

– انتشار الفساد على نطاق واسع مما أثر على كفاءة الإنفاق.

– ضعف الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات.

– تركيز الإنفاق على القطاع الاجتماعي وإهمال القطاعات المنتجة.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة تبني استراتيجية واضحة لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وعدم الاعتماد على المحروقات والسعي لترقية الصادرات غير النفطية.
- ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا للشروط والمقاييس العالمية.
- يجب الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعة والزراعة من أجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين، لأن ذلك يعتبر شرط لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.
- انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- العمل على تطوير القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدول الذي تؤديه في تنويع الصادرات، وبما يسمح كذلك ترقية الصادرات مع ضرورة مراقبة هذه المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التصديرية.

- ضرورة الاستفادة من تجار الدول التي تعتمد على تنويع صادراتها بشكل كبير، ورسم سياسة تصديرية فعالة.
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين خارج قطاع المحروقات ذوي الخبرة والتكنولوجيا.
- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد.
- لابد على الجزائر أن تسعى إلى الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة أكبر من عملية الاندماج والعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية الحرة لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

ثالثا: آفاق الدراسة

بعد التطرق لحيثيات الموضوع يمكن طرح بعض المواضيع التي قد تشكل إشكاليات بحث وهي:

- أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 تؤكد الحاجة إلى التنويع الاقتصادي.
- استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية.
- الصناديق السيادية ودرها في تنويع الاقتصاد – دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات –.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
2. أحمد ولد المحجوب، تحليل وتقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية مع التطبيق على موريتانيا، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد، جامعة مصر،2002.
3. تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
4. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، دمشق سوريا، 1996.
6. رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
7. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النشر، عمان، الأردن، 2000.
8. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.
9. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
10. شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات (مع دراسة التجربة المصرية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
11. صلاح الدين نامق، قادة الفكرة الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1986.
12. طارق جمعة سيف، تأمينات التجارة الخارجية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
13. عبد الحق أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة متنوري قسنطينة، 2009.
14. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
15. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

16. علي حسين علي، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، البيئة والوظائف والاستراتيجيات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
17. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
18. مايكل إبدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
19. محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
20. محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
21. محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فر يد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
22. محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية (الاقتصاد الدولي)، الجامعة المستنصرية، بغداد، الطبعة الأولى، 1976.
23. محمود جاسم الصميدعي، استراتيجيات التسويق، مدخل كمي تحليلي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
24. محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
25. محمود يونس محمد ونجا علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر 2009.
26. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
27. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
28. موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود، توفيق عبد الرحيم يوسف، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
29. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
30. نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس، للطباعة، مصر، 2006.
31. ياسر محمد جاء الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي مطبعة الإسراء، مصر، 2003.

32. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

1. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال (1970-2006) مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009-2010.
3. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال (1970-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بوقرة أمحمد بتلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2013-2014.
4. زيري نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
5. سامية سرحان، أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الجزائر دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010-2011.
6. صعيدي وصاف، أثر التنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والمعوقات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007-2008.
7. صوايلي صدر الدين، نمو التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
8. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2004) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
9. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط الأوبيك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2008)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

10. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2012-2013.
11. عبد الغفار عطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2006) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.
12. عبد القادرة شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض: دراسة الواقع الجزائري مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
13. عز الدين مخلوفي، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر– مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
14. كويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010-2011.
15. مصباح فتحي عبد الوهاب، أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2006.
16. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية 2010-2011.
17. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2011-2012.

❖ **الملتقيات:**

1. خلوفي عائشة وآخرون، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو

الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 11-12 مارس 2013.

2. طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية جامعة المدية، 2009.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز القدرات الإنتاجية والعمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.
4. نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2004.

❖ **المجلات والمطبوعات:**

1. أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة مع دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارية مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد 31، 2009.
2. التجارة الدورية، دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 01، 1999.
3. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السادس، نيسان، 2010.
4. مجلة الباحث، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002.

❖ **التقارير:**

1. بنك الجزائر نشرات إحصائية (1997-2014) متوفرة على الموقع: www.banks.com
2. الديوان الوطني للإحصائيات. متوفرة على الموقع: WWW.ONS.COM
3. منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. متوفرة على الموقع: WWW.OPEC.COM
4. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية متوفرة على الموقع. www.elmouwatin.dz
5. وزارة التجارة متوفرة على الموقع.www.mincommerce.gov.dzarab
6. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية متوفرة على الموقع. www.algex.dz
7. صندوق خاص لترقية الصادرات متوفرة على الموقع www.mincommerce.gov.dzarab

النشريات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نشرية وزارة التجارة، 2013.

❖ **القوانين:**

1. القانون التجاري الجزائري، 2008.
2. قانون المالية 199.
3. قانون المالية 1996.
4. قانون المالية 2003.

المراجع باللغةالاجنبية:

1. Agence Canadienne de développement international Favoriser une croissance économique durable.
2. brainard, william and Richard cooper (1968): «uncertainty and Diversification of Interational Tread», food Research institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development.
3. Corinne Pasco Behro, marketing international 2ème edition, Dalloz, Paris, 1993.
4. Gregory Mankiw, Macroéconomie, 3ème édition de Boeck, Belgique, 2003.
5. Julien Rebillard, la croissance vert, edition, Paris, 2008.
6. Kuznets , Simon (1971): modern economic growth: findings and reflections .prize lecture to the memory of Alfred Nobel
7. Lourence Chanedy, Geoffery Gertz, poverty Numbers, the changing state of global, poverty from 2005 to 2015, the brookings in stitation, Washington, USA, 2011.
8. Organization for economicco-operational and development, Glossary of statistical, terms, 2007.
9. Ronhubert, the challenge of sustainable economic growth SEDI, Northern Arizona, USA, 2011.
10. Stanley Fischer et autre : Macroéconomie, 2ème édition, Dunod, Paris, 2002.
11. Stteffen Wil and others, global change and earth system a planet under pressure, springer verlag, Berlin, Heidelberg, New York, USA, 2004.
12. Thad dunning (2005): resourse dependense economic performance, and political stability, journal of conflct resolution
13. The growth report, strategies for sustainer growth and inclusive development commission growth and development the international bank for recons traction and development the World Bank, Washington, USA, 2008.
14. Tim Jokson, Prosperity without growth economics for a finite planet, earthscan. London, UK, 2009.
15. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT: UNCTAD, « HANDBOOK OF STATISTICS, MANUEL DE STATISTIQUES DE LA CNUCED», NATIONS UNIES, New York et Genève, 2008, p4. Documents internet disponibles sur le site: www.unctad.org (consulté le 25/03/2015).

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج spss

```
NEW FILE.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT VAR00001
  /METHOD=ENTER VAR00002.
```

Régression

```
[Jeu_de_données1]
```

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	VAR00002[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : VAR00001

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.930[a]	.864	.856	.2351921786954

a. Prédicteurs : (Constante), VAR00002

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5.645	1	5.645	102.050	.000[b]
	Résidus	.885	16	.055		
	Total	6.530	17			

a. Variable dépendante : VAR00001

b. Prédicteurs : (Constante), VAR00002

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-23.724-	2.432		-9.757-	.000
	VAR00002	25.884	2.562	.930	10.102	.000

a. Variable dépendante : VAR00001

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول نمو اقتصادي مستدام	
المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصاد	3
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	3
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	6
المطلب الثالث: أهداف النمو الاقتصادي	6
المطلب الرابع: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	7
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	9
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	9
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	12
المطلب الثالث: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي	13
المطلب الرابع: نظرية النمو الكينزية	14
المطلب الخامس: نظرية هارود –دومالر	15
المطلب السادس: نظرية سولو سوان	17
المطلب السابع: نظرية النمو الاقتصادية الحديثة (النمو الداخلي)	19
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المستدام	21
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام	21
المطلب الثاني: تحديات النمو الاقتصادي المستدام	22
المطلب الثالث : مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام	26
خاتمة الفصل الاول	27

الفصل الثاني: تنويع الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي المستدام	
مقدمة الفصل الثاني	29
المبحث الأول: التجارة الخارجية	30
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	30
المطلب الثاني: نظرية التجارة الخارجية	33
المطلب الثالث: اهداف التجارة الخارجية	42
المبحث الثاني: التصدير	44
المطلب الأول: مفاهيم حول التصدير	45
المطلب الثاني : الصادرات في الفكر الاقتصادي	47
المبحث الثالث: علاقة توزيع الصادرات والنمو الاقتصادي	49
المطلب الأول : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	49
المطلب الثاني: اهداف تنويع الصادرات	51
المطلب الثالث: آليات تنويع وتنمية الصادرات	52
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث: أثر تركز الصادرات على معدل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	57
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	57
المطلب الثاني: هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	60
المطلب الثالث: معوقات التصدير خارج المحروقات في الجزائر	67
المبحث الثاني: استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	71
المطلب الاول: قوانين الصادرات	71
المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف وعلاقتها بالتصدير	74
المطلب الثالث: الهيئات الخاصة لتنمية الصادرات خارج المحروقات	76
المبحث الثالث: اثر تركيز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام خلال الفترة	84

(2014-1997)	
المطلب الأول: تركز الصادرات في قطاع المحروقات	84
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بسعر الصرف	89
المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام خلال الفترة (1997-2014)	91
خلاصة الفصل الثالث	98
الخاتمة	100
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
فهرس المحتويات	

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1997-2014)	61
02	التوزيع الاقليمي لصادرات الجزائر (1997-2014)	64
03	التوزيع الاقليمي لصادرات الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	65
04	اسهام المحروقات في اجمالي الصادرات السلعية	85
05	تطور قيمة معامل هيرفندال –هيرشمان لتركز الصادرات في الجزائر	88
06	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	89
07	تطور سعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1997-2014)	90
08	متغيرات الدراسة	92
09	حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل	94
10	نتائج صلاحية نموذج الدراسة	95

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر	62
02	إسهام الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر	86
03	لوحة الانتشار	93

تمت بحمد الله

ملخص:

تناولت الدراسة قياس وتحليل أثر تركز الصادرات على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة (1997-2014). تم قياس تركز الصادرات بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان. أما النمو الاقتصادي المستدام، فقد تم قياسه بمعدل تذبذب النمو الاقتصادي .

اعتمدنا في قياس أثر التنويع الاقتصادي على استدامة النمو الاقتصادي على الانحدار الخطي البسيط بين مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتركز الصادرات، ومؤشر تذبذب النمو الاقتصادي باعتباره مقياسا للنمو الاقتصادي المستدام، حيث يعرف هذا الأخير بأنه يحقق معدلات نمو ايجابية مستمرة دون فترات تراجع نتيجة أزمات مفاجئة، وعليه فان تذبذب النمو الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط يعبر عن عدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. بينت نتائج الدراسة أن تركز صادرات الجزائر في قطاع النفط أدى إلى تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بمعنى زيادة التركز في قطاع النفط وعدم القدرة على تنويع الصادرات أدى إلى عدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

الكلمات المفتاحية: تركز الصادرات، النمو الاقتصادي المستدام، النفط، تذبذب النموالاقتصادي.

Summary:

the study is about measuring and analysing the impact of export concentration on sustained economic growth in Algeria during the period (1997-2014). Export concentration was measured depending on Hervndal-Hirschman coefficient. Sustained economic growth, it has been measured by fluctuation rate of economic growth.

We adopted in measuring the impact of economic diversification on the sustainability of economic growth on the simple linear regression between Hervndal-Hirschman index of export concentration and fluctuating economic growth index as a measure of sustainable economic growth, where the latter defined as achieving positive growth rates continuing without retreat periods as a result of sudden crises and therefore fluctuating economic growth resulting from the decline in oil prices reflects the inability to achieve sustained economic growth. The study results showed that Algeria's exports concentrated on the oil sector led to fluctuating economic growth in Algeria during the study period, meaning increased concentration in the oil sector and the inability to export diversification led to the inability to achieve sustained economic growth.

Keywords: export concentration, sustainable economic growth, oil, economic growth fluctuation